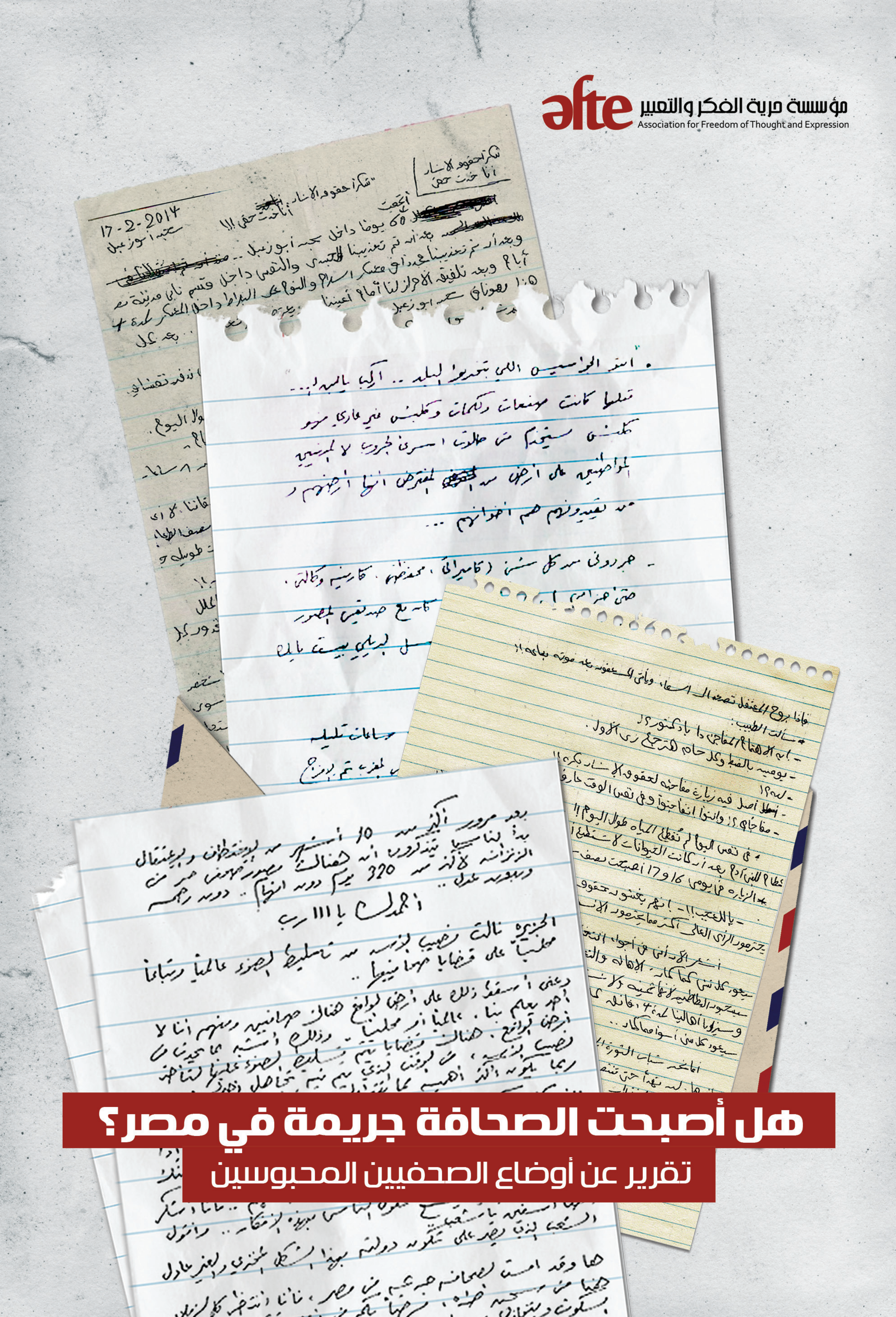

afte
مؤسسة حرية الفكر والتعبير
Association for Freedom of Thought and Expression
هل أصبحت الصحافة جريمة في مصر؟
تقرير عن أوضاع الصحفيين المحبوسين

هل أصبحت الصحافة جريمة في مصر؟

تقرير عن أوضاع الصحفيين المحبوسين

هل أصبحت الصحافة جريمة في مصر؟

تقرير عن أوضاع الصحفيين المحبوسين

من إعداد الباحث في برنامج حرية الإعلام

مصطفى شعت

ساهم في جمع المادة البحثية

سارة المصري

تحـــرير

مصطفى شوقي

تصــميم الغلاف

و التنسيق الداخلي



النــاشـر

مؤسسـة حريـة الفكـر و التعبيـر

٤ شارع أحمد باشا - الدور السادس

جـــاردن ســيتي - القــاهــرة.

ت/ف: ٢٧٩٢٦٢٨١ - ٠٢ / ٠٠٢

info@afteegypt.org

www.afteegypt.org



المحتوى

مقدمة

تتعرض الجماعة الصحفية والإعلامية في مصر لتحديات وصعوبات غير مسبوقة في تاريخها في ظل أجواء سياسية واجتماعية مشحونة، وحالة من الاستقطاب الحاد والذي لم يتوقف منذ يناير ٢٠١١م، تزامن معها تصاعد الحس العدائي تجاه الصحفيين والمراسلين من خلال تبني خطاب سياسي يركز بشكل رئيسي على معاداة مبدأ "حرية الصحافة والإعلام" واتهام الصحفيين بعدم المهنية في التغطية الصحفية، وتحميلهم فاتورة اشتعال الاشتباكات والصدامات المتكررة بين المتظاهرين وقوات الأمن، وهو المشهد الذي عبّرت عنه إحصائيات الانتهاكات ضد الصحفيين التي رصدتها "مؤسسة حرية الفكر والتعبير" في مؤشرها الشهري عن "حالة حرية الرأي والتعبير" في العام المنصرم ٢٠١٣م، وكذا ما عبّرت عنه في تقريرها السنوي لذات العام بعنوان «حالة حرية التعبير في مصر للعام ٢٠١٣م»،[١] وفي بيانات صحفية أخرى.

استمر نمط الانتهاكات الممارسة ضد الصحفيين والإعلاميين كذلك في العام ٢٠١٤م، فتمكن باحثو مؤسسة حرية الفكر والتعبير في الفترة التي امتدت من بداية العام الجاري حتى٣٠ مايو، من رصد عدد ١٠٧ حالة إصابة واعتداء بدني وقعت للصحفيين والمراسلين أثناء ممارستهم لعملهم الصحفي.[٢] كذلك تعرضت الصحفية ميادة أشرف، محررة جريدة «الدستور»، للقتل نتيجة أصابتها بطلق ناري «بالرأس خلف صوان الأذن» في منطقة «عين شمس»[٣]، والتي سجلت الحالة العاشرة لحالات قتل الصحفيين في مصر على مدار الأربعة أعوام السابقة، الأمر الذي دعا «لجنة حماية الصحفيين» لاعتبار مصر من أكثر البلدان دموية في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لعمل الصحفيين.[٤]

كما رصدت "حرية الفكر والتعبير" ٤٤ حالة احتجاز منذ بداية العام الحالي حتى٣٠ مايو، بالإضافة إلي٤٣ حالة مصادرة ومنع و٦ حالات مداهمة لصحفيين ومراسلين إخباريين.

جاءت شهادات الصحفيين والمراسلين الأجانب الذين تحدثوا مع باحثي مؤسسة "حرية الفكر والتعبير" المسجلة في تقرير "أوضاع الصحفيين والمراسلين الأجانب في مصر: منذ ٢٥ يناير ٢٠١١م حتى أكتوبر ٢٠١٤م» لتؤكد على تعرضهم للعديد من الانتهاكات أثناء ممارسة عملهم الصحفي وكذلك على معاناتهم في الوصول للمعلومات خاصة في ظل وجود خطاب كراهية الأجانب «الزينوفوبيا» والذي دعمته الدولة بشكل مباشر وغير مباشر في وسائل إعلامها المختلفة.[٥] وبالرغم من تلك المتاعب والمعوقات، فقد أكد كافة الصحفيون والمراسلون في ذات التقرير على

---

١. حالة حرية التعبير في مصر للعام ٢٠١٣.» مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٣ مايو ٢٠١٤، القاهرة. http://goo.gl/gk8q5E

٢. نسمة مصطفى، «بالأرقام: في يوم مناهضة التعذيب، الفكر والتعبير: (أعنف عام على الطلاب: الأعلى في الاعتداءات على الصحفيين)، جريدة الشروق. ٢٦ يونيو ٢٠١٤. http://goo.gl/mL3WpU

٣. بيان صحفي: مقتل المحررة "ميادة أشرف": جريمة جديدة في حق ناقلي الحقيقة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير. ٢٩ مارس ٢٠١٤، القاهرة. http://goo.gl/S4cLXY

٤. «سوريا ومصر والعراق أكثر البلدان دموية بالنسبة للصحفيين» لجنة حماية الصحفيين. ٢٩ ديسمبر ٢٠١٣، القاهرة. https://cpj.org/ar/2013/12/022556.php

أن معاناة أقرانهم المصريين مضاعفة خاصة وأن الأنظمة التي حكمت مصر من بعد الثورة كانت في عداء واضح مع الصحافة المحلية.

يحاول هذا التقرير استعراض بعض من حالات الصحفيين والمصورين والمراسلين المصريين الذين تعرضوا للحبس، منهم من تم إخلاء سبيله على ذمة قضايا أو من هم ما زالوا قيد الحبس نتيجة القبض عليهم أثناء أو بسبب ممارسة لعملهم الصحفي، من خلال محاورة المحامين المتابعين للقضايا، والاطلاع على شهادات الأهالي والأصدقاء المسجلة في حوارات سابقة، واستعراض رسائل الصحفيين المسربة من داخل محابسهم التي تصف معاناتهم داخل السجن، والأخبار المتوافرة عن هؤلاء الصحفيين لإلقاء نظرة عن قرب عن أوضاعهم منذ تاريخ إلقاء القبض عليهم.

سجلت مؤسسة حرية الفكر والتعبير أكثر من عشرة حالات حبس للصحفيين منها: أحمد جمال زيادة، الصحفي بشبكة «يقين» الإخبارية، محمود أبو زيد «شوكان»، مصور حر بوكالة «ديموتكس»، أحمد فؤاد/ مراسل بموقع «كرموز»، بيتر غرست ومحمد فهمي وباهر محمد الصحفيين بقناة الجزيرة والذين يقضون عقوبة الحبس في القضية المعروفة إعلامياُ باسم «خلية الماريوت»، سامحي مصطفى وعبد الله الفخراني من شبكة «رصد» الإخبارية ومحمد العادلي مقدم برامج بقناة «أمجاد» والمتهمين في القضية المعروفة باسم «غرفة رابعة».

يسلط التقرير الضوء على خمسة قضايا من الصحفيين المحبوسين سالفي الذكر لتوضيح وقائع القبض عليهم واتهامهم وظروف حبسهم، كما يعرض قضية لأحد الصحفيين الذين قضوا فترة حبسهم وتم إخلاء سبيلهم على ذمة القضية كمثال على كيفية توظيف الحبس الاحتياطي كإجراء عقابي بدلًا من كونه إجراءًا احترازيًا يستخدم لسلب الصحفي حريته وحقه في ممارسة عمله.

الجدير بالذكر، أن اختيار هذه القضايا الخمس تم بالأساس بسبب متابعة المؤسسة لها وتقديم الدعم القانوني لضحاياها، ما يعني قدرة أكبر لمعدي التقرير على استعراض تفاصيل متعددة تتناول القضية من زوايا مختلفة، أو بسبب تمكن معدي التقرير من الوصول لأهالي وذويي الضحايا، ممن أبدوا استعدادًا للتعاون في نشر شهاداتهم.

يقسم التقرير في الجزء الأول منه القضايا الخمس على شكل ملفات شخصية منفصلة عن القضايا الأخرى، يتناول كل ملف فيها بالتفصيل ظروف إلقاء القبض على المتهم(ين)، وأجواء التحقيق معهم، وطبيعة التهم الموجهة إليهم، وكذا عن مدى تعاون سلطات السجون المختلفة في تخفيف معاناتهم، وأخيرًا من خلال استعراض توقعات الصحفيين ومحاموهم لتطورات قضاياهم وعن إمكانية إسقاط هذه التهم عنهم من عدمه.

في الجزء الثاني من التقرير، نحاول إلقاء الضوء على مختلف النصوص القانونية والدستورية التي تُلزم الحكومة والسلطات المصرية باحترام الممارسة الحرة لحرية الرأي والتعبير، التي ترى المؤسسة أن استمرار حبس الصحافيين احتياطيًا دليل كافٍ على عدم جدية الحكومة في احترامها، وكذا بعض نصوص المعاهدات والمواثيق الدولية المنظمة لممارسة حرية الرأي والتعبير والتي وقعت عليها الحكومة، ويفترض أن تلتزم بأحكامها.

في الجزء الثالث والأخير، يختتم التقرير باستعراض مجموعة من التوصيات الختامية المتعلقة بتحسين وتطوير بيئة العمل الصحفي في مصر، تبدأ بالإفراج الفوري عن كافة الصحفيين والمراسلين والمعتقلين المحبوسين احتياطيًا على ذمة قضايا مختلفة، مرورًا بضرورة تغيير التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الصحافة والإعلام، وانتهاء بالتذكير على واجبات السلطات المصرية في حماية حق كافة مواطنيها بممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير بالشكل الذي نصت عليه المعاهدات والمواثيق الدولية التي وقعت عليها الحكومة المصرية وصدقت عليها.

منهجية البحث

اعتمد معدو التقرير بشكل رئيسي على جمع ورصد وتوثيق المادة المتوفرة عن أوضاع الصحفيين المحبوسين على شبكة الإنترنت، من خلال الاعتماد على قاعدة البيانات الخاصة بالصحفيين على موقع «مؤشر حالة حرية الرأي والتعبير» الخاص «بمؤسسة حرية الفكر والتعبير»[٦]، وكذا من خلال الاطلاع على عديد البيانات الصحفية والأخبار المنشورة والشهادات المسجلة للصحفيين المحبوسين، وعلى عديد التقارير والبيانات الحقوقية والدراسات الأكاديمية التي تناولت أوضاع هؤلاء الصحفيين.

كما يرتكز التقرير في جزء رئيسي منه على عقد لقاءات ومقابلات شخصية مع محامي الضحايا للتعرف أكثر على أوضاع الصحفيين المحبوسين، واستخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات بناء على هذه اللقاءات.

الجدير بالذكر أن عينات القضايا التي قرر باحثو المؤسسة التركيز عليها وسرد تفاصيلها القانونية والحقوقية، هي غير ممثلة لعموم قضايا الصحفيين المحبوسين أو الصحفيين الذين تم إخلاء سبيلهم ولكن لا تزال قضاياهم منظورة أمام المحاكم، وذلك بسبب قرار البعض منهم عدم التعاون مع المؤسسة في التعريف بقضاياهم للرأي العام، أو بسبب صعوبة الوصول إلى البعض الآخر أو إلى ذويهم وممثليهم القانونيين.

أخيرًا، فقد سعى باحثو المؤسسة ومعدو التقرير إلى التنبيه على خطورة محاكمة الصحفيين لأسباب تتعلق بأدائهم لمهام عملهم الصحفي، من خلال تناول القيود المفروضة على عمل الصحفيين في التشريعات والقوانين المصرية المنظمة لعمل الصحافة والإعلام، وكذا من خلال استعراض الخروقات والانتهاكات التي تمثلها هذه الإجراءات لعديد العهود والمواثيق الدولية التي توفر للصحفي بيئة عمل آمنة وتضمن له تيسير إجراءات حصوله على المعلومة ونشرها دون التعرض للمساءلة القانونية.

---

٦. يرصد مؤشر «حرية التعبير في مصر»الانتهاكات الواقعة على كافة العاملين في المجالين الصحفي والإعلامي في مصر سواء كانوا مصريين أو أجانب.
رابط موقع المؤشر: http://fexi.afteegypt.org/

١- محمود أبو زيد (شوكان)



اسم الشهرة: محمود أبو زيد (شوكان)

جهة العمل: مصور صحفي لوكالة «ديموتكس»[٧]

تاريخ القاء القبض عليه: ١٤ أغسطس ٢٠١٣م

التهم الموجهة إليه: التظاهر بدون ترخيص، القتل، الشروع في القتل، حيازة سلاح ومفرقعات ومولوتوف، تعطيل العمل بالدستور، وتكدير السلم العام.

مدة الحبس: ١٦ شهرًا

«ما زال المصور الصحفي الحر محمود أبو زيد محتجزا في مصر بدون تهمة أو محاكمة منذ أكثر من عام. ومن المقرر أن يمثل للتحقيق أمام النيابة يوم ٢أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٤م. وهو يعتبر من سجناء الرأي، حيث احتجز دونما سبب سوى عمله الصحفي.»

من وثيقة «منظمة العفو الدولية» المُطالبة بالإفراج عن الصحفي المصور «محمود أبو زيد» (شوكان) في ٢٩سبتمبر ٢٠١٤م.[٨]

- **خلفية عن الصحفي:**

يقول «خالد بسيوني»، مصور مجلة أكتوبر وصديق محمود أبو زيد، لموقع «مصراوي»: «شوكان هو شاب عشريني تخرج في أكاديمية أخبار اليوم، وأعلن احترافه التصوير الصحفي منذ التحاقه بها. بدأ بالتدرب في جريدة الأهرام المسائي بالإسكندرية وهو مازال طالبًا، مرورًا بمشروع التخرج، إذ كان الوحيد بين رفاقه الذي اختار فكرته عن التصوير، وقد حاول العمل في عدد من الجرائد لكن «حظه كان عثرًا».[٩]

وفقًا لصحيفة «الجارديان» البريطانية، فقد انضم «شوكان» لفريق عمل وكالة «ديموتكس» الصحافية في إبريل

---

٧. وكالة تصوير صحفي مقرها لندن. http://www.demotix.com/

٨. وثيقة - مصر: مصور صحفي معتقل منذ عام بدون تهمة: محمود أبو زيد، منظمة العفو الدولية، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤، القاهرة. http://goo.gl/VPXUWI

٩. ‹‹شوكان››.. المصور المنسي في سجن ‹‹النظام››، موقع مصراوي، ٢٧ يونيو ٢٠١٤، القاهرة. http://goo.gl/BCS3bU

٢٠١٠م، وذلك في أثناء عمله كمحرر إخباري لعدد من الجرائد والإصدارات الصحفية المصرية.[١٠] تضيف الصحيفة في تقريرها «معظم أعمال شوكان غطت تفاصيل الحياة اليومية في مصر، قبل أن يقرر تغطية فعاليات اعتصام «ميدان التحرير» في يناير ٢٠١١م، كما تشير الصحيفة ذاتها إلى أن الصور التي التقطها «شوكان» نُشرت في صحف ومجلات عالمية، كمجلة التايم الأمريكية، وصحيفة ذا صن البريطانية، كما نشرت صوره وأعماله منظمات حقوقية عديدة كمنظمة العفو الدولية، ومنظمة آيفكس الدولية، وكذا مؤشر الرقابة.

- **وقائع القبض عليه:**

يذكر لويس جايمس، مصور فرنسي وصديق للصحفي المعتقل، تفاصيل القبض على «شوكان» يوم فض «اعتصام ميدان رابعة العدوية» لجريدة The Daily News Egypt فيقول «اندلعت الاشتباكات فور وصولنا لموقع الاعتصام، وقمنا في بداية الأمر بتصوير المتظاهرين وهم يستعدون للهجوم على قوات الأمن، ولكن سرعان ما قرر شوكان مغادرة مقر الاعتصام والتوجه ناحية قوات الأمن، نتيجة عدم ارتياحه من مواقف الإخوان المسلمين، ولظنه أنه سيكون أكثر أمنًا بجانب قوات الأمن».[١١]

يردف جايمس في شهادته «على الرغم من عدم قناعتي بقرار شوكان بالتواجد قرب قوات الأمن لعدم ثقتي بالجيش وقتئذ، على خلاف عموم المصريين، ولكن شوكان طمأنني أننا سنكون بأمان لأنه كان يرى ما حدث في ٣يوليو بعد عزل الرئيس السابق على أنه ثورة شعبية وليس انقلابًا عسكريًا.» يضيف جايمس«بعد ساعتين من الاشتباكات، بدأت قوات الأمن في اعتقال الناس عشوائيًا بدون التحقق من مشاركتهم في الاشتباكات الدائرة، وكنا من ضمن المجموعة التي تم القبض عليها، فما كان من قوات الأمن إلا أن قامت بضربنا وسبنا وسرقة متعلقاتنا الشخصية».[١٢]

وفقًا لتقرير منظمة العفو الدولية، فقد قُبض على «شوكان» في شارع الطيران «وهو يلتقط صورًا في محيط ميدان رابعة العدوية بينما كانت قوات الأمن تفرِّق الاعتصام، كما تفيد المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية بأن محمود أبو زيد تعرّض للضرب على أيدي أفراد الشرطة والجيش في اليوم الأول للقبض عليه[١٣]، وبعد تعصيب عينيه تم نقله لاحقًا إلى إستاد القاهرة الذي أُستخدم كساحة تجمع للمعتقلين»، وفقًا لرواية لويس جايمس.[١٤]

يشير محمد شوكان، إلى تلقيه اتصالًا هاتفيًا من شقيقه في غضون الساعة الثامنة صباحًا يوم ١٤أغسطس، كان نصها: «أنا اتقبض عليا وتقريبًا هترحل للقسم التابع لمنطقة السكن يعني الهرم.»[١٥] تم نقل «شوكان» لاحقًا إلى سجن أبو زعبل يوم ١٧أغسطس، بعد التحقيق معه قبلها بيوم من جانب أحد وكلاء النيابة بدون حضور محام، وفقًا لمنظمة العفو الدولية.

---

10. Greenslade, Roy, *The photojournalist held in an Egyptian jail for 10 months without charge,* The Guardian, June 25, 2014, London. http://goo.gl/knj4bC

11. Gulhane, Joel, *A year behind bars: Mahmoud 'Shawkan' AbouZied*, The Daily News Egypt, August 14, 2014, Cairo. http://goo.gl/fqwj9A

١٢. نفس المصدر السابق.

١٣. وثيقة - مصر: مصور صحفي معتقل منذ عام بدون تهمة: محمود أبو زيد، منظمة العفو الدولية، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤، القاهرة. http://goo.gl/VPXUWI

14. Gulhane, Joel, *A year behind bars: Mahmoud 'Shawkan' AbouZied*, The Daily News Egypt, August 14, 2014, Cairo. http://goo.gl/fqwj9A

١٥. ‹‹شوكان››.. المصور المنسي في سجن ‹‹النظام››، موقع مصراوي، ٢٧ يونيو ٢٠١٤، القاهرة. http://goo.gl/BCS3bU

من جانبه، فقد أوضح «محمود شوكان» في رسالة مسربة له من محبسه بعنوان «خرج الشامي وما زلت أنتظر دوري» نشرتها جريدة الشروق: «تم خلطي مع المتظاهرين، وترحيلي في اليوم التالي لقسم أول القاهرة الجديدة، حيث تعرضنا للضرب لمدة ٣ أيام متواصلة. أما في عربة الترحيلات فقد رأيت جحيم الأرض لمدة ٨ ساعات مستقبلا آخرتي، وراجيًا من الله أن يكون جحيمًا في الدنيا لا في الآخرة، وبدأت رحلتي في سجون مصر."[١٦]

وفيما تقول «منظمة العفو الدولية» أن شوكان «محبوس منذ عام مضى، بتهم لا أساس لها من الصحة، بسبب ممارسته حقه في حرية التعبير» واعتبرته «سجين رأي»، فقد اتفقت معها «لجنة حماية الصحفيين»، ومقرها مدينة نيويورك الأمريكية، في اعتبار شوكان سجين «رأي» من خلال التأكيد على أن التهم التي يواجهها هي بلا سند أو دليل مادي.[١٧]

يقول «شوكان» في أحد رسائله المسربة من داخل محبسه عن واقعة القبض عليه: «كان الضرب شديدًا، وقد فر المعتصمون بسببه إلى داخل خيام الاعتصام، ثم تقدمت قوات الأمن وأصبحنا وسط قوات الشرطة، وفجأة جاءت القوات وألقت القبض علينا، ونحن نقف مسالمين في شارع يوسف عباس».[١٨]

يضيف «شوكان»: «جردوني من كل شيء؛ كاميراتي، محفظتي، كارنيه الوكالة التي أعمل بها، ولم أكن وحدي كان معي صديقي المصور الفرنسي لويس جايمس ومراسل الديلي بيست مايك جيجليو، وتم نقلنا إلى الصالة المغطاة في إستاد القاهرة، ساعات قليلة وأُفرج عن جيمس وجيجليو، فاستبشرت خيرا وقلت دوري آت بإذن الله، ولكني أتممت سنة وما زلت أنتظر دوري.»

- **ظروف الحبس بسجن طرة:**

لا يزال الصحفي «محمود أبو زيد» محبوساً احتياطيًا بسجن «أبو زعبل» الذي نُقل منه إلى سجن «طرة» والذي أودع به منذ تاريخ إلقاء القبض عليه في أغسطس من العام الماضي، دون صدور قرار من محكمة جنايات القاهرة بإحالته للمحاكمة الجنائية واستمرارها في إصدار قراراتها بتمديد حبسه احتياطيًا[١٩].

وفي هذا الصدد، فقد أوضح أحد المسئولين بوكالة «ديموتكس»، التي يعمل بها شوكان، إلى روي جرينسلاد، مراسل الجارديان البريطانية، أنه «على الرغم من جهود الوكالة المستمرة للإفراج عن مراسلها، إلا أنه لا يلوح في الأفق حل لقضية شوكان، خاصة مع تنامي قلق أفراد أسرته على صحته النفسية جراء مرور سنة كاملة على اعتقاله دون

١٦. شوكان في رسالة من محبسه « خرج الشامي وما زلت أنتظر دوري»، بوابة الشروق الإليكترونية، ١٨ أغسطس ٢٠١٤، القاهرة.
http://goo.gl/UkPlT7

17. On World Press Freedom Day, CPJ calls for the release of all jailed journalists, CPJ, April 29, 2014, New York City.
http://goo.gl/8HjoNK

١٨. شوكان في رسالة من محبسه « خرج الشامي وما زلت أنتظر دوري»، بوابة الشروق الإليكترونية، ١٨ أغسطس ٢٠١٤، القاهرة.
http://goo.gl/UkPlT7

١٩. أن تكون مصورا صحفيًا حرًا، مدى مصر، ٣١ يوليو ٢٠١٤، القاهرة. http://goo.gl/b6F5Fc

محاكمة. يبدو وكأن مؤسسة القضاء المصرية قد قررت الإبقاء عليه رهن الحبس الاحتياطي، دون الحاجة حتى إلى تقديم دليل إدانة واحد يدعم اتهاماتها له».[٢٠]

وفي نفس الصدد، فقد روى «محمد» شقيق «محمود شوكان» معاناة أخيه في السجن، فيقول ل «مدى مصر» : «أخي مسجون لمدة عام بدون توجيه أي تهم له، وهو لم يمسك يوما سلاحًا، كان فقط يؤدي واجبه الصحفي، ولكنه للأسف كان مصور صحفي حر، لا ينتمي لمؤسسة صحفية معينة تحميه وتدعمه، فهو لا يعمل لدى الجزيرة».[٢١]

وعلى الرغم من تقدُم «علي عبد الفتاح»، محام «محمود شوكان»، بخمسة عشر تظلمًا للنائب العام للإفراج عنه، إلا أن شوكان لا يزال قيد الحبس الاحتياطي بسجن «طرة»[٢٢]، دون الوضع في الاعتبار حاجة «شوكان» للرعاية الطبية نتيجة إصابته «بفقر الدم»، وفقًا لتقرير لمنظمة العفو الدولية.

ما يزيد الوضع القانوني لشوكان صعوبة هو طبيعة عمله الصحفي «الحُر»، وعدم تقييده بنقابة الصحفيين التي لا تعترف لوائحها «بشوكان» كصحفي مرخص له بمزاولة المهنة، لأن الحصول على عضوية نقابة الصحفيين باتت الطريقة الرسمية والسليمة الوحيدة التي يستطيع من خلالها الصحفيون الحصول على مستوى محترم من الحماية القانونية، ولذا فرغم محاولة البعض التواصل مع بعض الجهات الأمنية وكذا مع نقيب الصحفيين للإفراج عن «شوكان»، إلا أن محاولاتهم اصطدمت باللوائح المقيدة لنقابة الصحفيين، بحسب «حسام دياب» رئيس شعبة المصورين الصحفيين السابق.[٢٣]

وفي أحد رسائله المسربة من داخل السجن، يقول «شوكان»: «أنا مخطوف، نزلت من البيت الذي أرعى فيه أبواي المسنين لأداء عملي ولم أرجع بعد».[٢٤] يضيف شوكان في رسالته «قد أمست الصحافة جريمة في مصر، فأنا أنتظر كل الزملاء هنا في سجن طره، مرحبًا بكم في أي وقت، هذه نتيجة السكوت والتخاذل عما يجري للصحافيين»، ثم أنهى رسالته «بعد مرور أكثر من ١٠ أشهر من الاختطاف والاعتقال، بدأ الناس يتذكرون أن هناك مصور صحفي حر في الزنزانة لأكثر من ٣٢٠ يوم دون اتهام، دون رحمة، دون عدل. أحمدك يا رب».[٢٥]

---

20. Greenslade, Roy, *The photojournalist held in an Egyptian jail for 10 months without charge,* The Guardian, June 25, 2014, London. http://goo.gl/knj4bC

٢١. أن تكون مصورا صحفيًا حرًا، مدى مصر، ٣١ يوليو ٢٠١٤، القاهرة. http://goo.gl/b6F5Fc

٢٢. ١٥ تظلمًا للنائب العام للإفراج عن المصور "شوكان" عقب ضبطه بـ"اعتصام رابعة" في مهمة صحفية، بوابة الأهرام الاليكترونية، ٩ يوليو ٢٠١٤. http://gate.ahram.org.eg/News/513188.aspx

٢٣. أن تكون مصورا صحفيًا حرًا، مدى مصر، ٣١ يوليو ٢٠١٤، القاهرة. http://goo.gl/b6F5Fc

٢٤. المصور «شوكان» في رسالة من محبسه، الصحافة في مصر أصبحت «جريمة» وأنتظر بقية الزملاء في سجن طره، موقع البداية الاليكتروني، ٨ يوليو ٢٠١٤، القاهرة. http://www.albedaiah.com/node/53721

٢٥. المصدر السابق.

وفي تعليق على استمرار حبسه احتياطيًا، وصف أشرف عباس، منسق مرصد «صحفيون ضد التعذيب» أن «مرور عامٍ كاملٍ على حبس «شوكان» احتياطيًا، هو ما يؤكد أن الحبس الاحتياطي لم يعُد إجراءً احترازيًا بل يستخدم كعقوبة للمعارضين والصحفيين، لأن الحبس الاحتياطي ما هو إلا قرارات سياسية وليست قانونية، وهو الأمر الذي يؤثر على سير العدالة في مصر.»[٢٦]

ووفقًا لتصريحات صحفية لأسرة «شوكان»، فإن زيارة نجلهم الأسبوعية في سجن طرة باتت «مرهقة نفسيًا» خاصة مع تدهور حالته الصحية والنفسية، حتى أنه وصف ظروف حبسه في أحد رسائله المُسربة «لا يوجد أمل هنا، فالزنزانة بلا إضاءة وتشبه الفتحة السوداء من ظلمتها، ويشاركني إياها ١٥معتقلًا آخرًا.»[٢٧]

ومع استمرار حبس «شوكان» احتياطيًا، دعت شعبة المصورين بنقابة الصحفيين، إلى «الإفراج الفوري عن كافة المصورين الصحفيين المحبوسين، خاصة مع ما بات يمثله ذلك من انتهاك صارخ لنصوص الدستور التي كفلت حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني لكل المواطنين»[٢٨]، كما طالبت الشعبة المجتمع بجميع طوائفه وانتماءاته «باحترام عمل المصور الصحفي وتسهيل مهمته بل وحمايته فهو عين للمجتمع وناقل للحقيقة وليس طرفًا في الخلاف السياسي»، وذلك بعد تنظيم عدد من الصحفيين والمصورين وقفة احتجاجية على سلالم نقابة الصحفيين تطالب بسرعة الإفراج الفوري عن كافة الصحفيين المعتقلين على ذمة قضايا جنائية.[٢٩]

بعد عامًا ونصف العام تقريبًا قضاها محبوسًا بسجن «طرة»، ينتظر «محمود أبو زيد» (شوكان) قرارًا بالإفراج عنه وإسقاط التهم الموجهة إليه بعد الأخذ بعين الاعتبار الوثائق والمستندات التي كان قد قدمها هو ومحاموه لإثبات هويته وطبيعة عمله الصحفية، أو على الأقل إحالته للمحاكمة الجنائية بقرار من محكمة جنايات القاهرة التي لا تزال تجدد حبسه احتياطيًا بدون داع أو مبرر.

«الصبر مر، والظلم حرام..والتجاهل هو أكثر شيء يقتلني في سجني».[٣٠]

بتلك الكلمات، لخص شوكان مأساته خلف جدران السجون.

---

٢٦. المصوّر «شوكان».. عندما تتحول الصحافة إلى جريمة، موقع «البديل» الاليكتروني، ١٦ أغسطس ٢٠١٤، القاهرة http://goo.gl/wvAgUP

27. Gulhane, Joel, *A year behind bars: Mahmoud 'Shawkan' AbouZied*, The Daily News Egypt, August 14, 2014, Cairo http://goo.gl/fqwj9A

٢٨. شعبة المصورين الصحفيين تناشد النائب العام إخلاء سبيل ‹‹شوكان›› و››زيادة‹‹، موقع مصراوي، ١ أكتوبر ٢٠١٤م، القاهرة http://goo.gl/mqNnJL

٢٩. انتهاء وقفة احتجاجية تطالب بالإفراج عن «شوكان وزيادة» على سلالم «الصحفيين»، موقع صدى البلد، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤م، القاهرة http://www.el-balad.com/1173470

٣٠. ‹‹شوكان››.. المصور المنسي في سجن ‹‹النظام››، موقع مصراوي، ٢٧ يونيو ٢٠١٤، القاهرة http://goo.gl/BCS3bU

٢- قضية "غرفة عمليات رابعة"





أسماء المتهمين: محمد صلاح سلطان - سامحي مصطفى – عبد الله الفخراني – محمد مصطفى العادلي.

جهة العمل: مراسلين في شبكة «رصد» الإخبارية.

تاريخ القاء القبض على المتهمين: أغسطس ٢٠١٤م.

التهم الموجهة إليهم: الانضمام لجماعة أُسست على خلاف القانون، الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه محاولة قلب دستور الدولة وشكل حكومتها بالقوة، إشاعة الفوضى وإحداث الرعب بين الناس، إذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة عمدًا حول الأوضاع الداخلية للبلاد من الخارج، وحيازة أجهزة اتصالات لاسلكية دون الحصول على التصريح بذلك من الجهات المختصة بغرض المساس بالأمن القومي.

مدة الحبس: ستة عشر شهرًا.

- **خلفية عن القضية:**

بعد قيام قوات الأمن بفض اعتصام أنصار الرئيس الأسبق "مرسي" بميداني "رابعة العدوية" و"النهضة" في ١٤أغسطس من العام الماضي، تم إلقاء القبض على عدد من قيادات وأعضاء الجماعة، من بينهم ٤ صحافيين وإعلاميين عاملين بشبكة "رصد" الإخبارية، بتهمة إعداد غرفة عمليات بميدان "رابعة العدوية" لتوجيه تحركات "الجماعة" بغرض الانقلاب على نظام الحكم وإشاعة الفوضى في البلاد، فيما بات يعرف إعلاميًا بقضية "غرفة عمليات رابعة".

يقول "أحمد عبد النبي"، محامي مؤسسة "حرية الفكر والتعبير" الذي يتابع سير القضية، أن "وقائع القبض على الموكلين تعود إلي يوم ٢٦أغسطس ٢٠١٣م، حيث قامت قوة أمنية بضبط المتهمين بناء على أمر الضبط والإحضار الصادر من النيابة، وذلك بعد أن أسفرت تحريات أحد ضباط جهاز الأمن الوطني حول غرفة عمليات اعتصام (رابعة العدوية)، عن الكشف عن انتماء هؤلاء المتهمين الأربعة إلي خلية إعلامية منبثقة من غرفة العلميات التي أنشأتها جماعة الإخوان المسلمين أثناء الاعتصام، وعليه فقد قامت نيابة أمن الدولة العليا باستصدار قرارات للقبض على المتهمين."[٣١]

---

٣١. من شهادة «أحمد عبد النبي» لمعدي التقرير، نوفمبر ٢٠١٤، القاهرة.

باشرت نيابة "العجوزة" التحقيق مع المتهمين بعد القبض عليهم بأيام، وكان من ضمن المتهمين ٤ صحافيين وإعلاميين، وُجهت لهم مجموعة من التهم الخاصة بانضمامهم لجماعة "إرهابية" أسست على خلاف القانون والاشتراك من خلالها في أنشطة تخريبية، واتهامات أخرى متعلقة بعملهم كصحافيين وإعلاميين، ومن ثم أُحيل المتهمين إلى محكمة جنايات القاهرة في القضية رقم "٢٢١٠" لسنة ٢٠١٤م، برئاسة المستشار محمد ناجى شحاتة، والمنعقدة "بمعهد أمناء الشرطة".

يذكر أن المتهمون الأربعة العاملين بالمجال الصحفي والإعلامي هم على الترتيب:

١. **محمد صلاح الدين عبد الحليم سلطان (٢٥ سنة)**، يعمل بشبكة "رصد" ونجل "صلاح الدين سلطان" القيادي بجماعة الإخوان.

٢. **سامحي مصطفى أحمد عبد العليم (٢٦ سنة)**، ويعمل مديرًا تنفيذيًا بشبكة «رصد» الإخبارية،

٣. **عبد الله احمد محمد إسماعيل الفخراني (٢٣ سنة)**، ويعمل مراسلًا بشبكة «رصد» الإخبارية،

٤. **محمد مصطفى العادلي (٣٠ سنة)**، ويعمل مراسلًا ومذيعًا بقناة "أمجاد" الفضائية.[٣٢]

يضيف "عبد النبي" في شهادته: " أبرز الانتهاكات التي وقعت على المتهمين أثناء فترة التحقيق، هي بالأساس انتهاكات معنوية الهدف منها هو التأثير على نفسية المتهمين من خلال التحقيق معهم في نيابة أمن الدولة بدون إثبات حضور محامين يمثلونهم، أو أن تتم تحقيقات عاجلة بدون إبلاغ المحامين في المقام الأول، أو أن تجرى التحقيقات في وقت متأخر من الليل، وهو ما يعد عبئًا نفسيًا وإكراهًا معنويًا للمتهمين نراه مخلًا بمبادئ وشروط المحاكمة العادلة التي يجب أن تتوفر للمتهم."[٣٣]

- **التهم المنسوبة للمتهمين:**

كما هو مبين بمحاضر التحقيقات التي تحصل باحثو المؤسسة على نسخة منها، فقد وجهت النيابة إلى المتهمين جملة من الاتهامات، بعضها يتعلق بطبيعة عملهم كصحافيين وإعلاميين، والبعض الآخر يتعلق بانضمامهم لجماعة «إرهابية»، والاشتراك من خلالها في أنشطة «تخريبية» تهدف لبث الفوضى وقلب نظام الحكم ووقف العمل بالدستور، كما هو مبين بالتحقيقات.

- **الاتهامات المتعلقة بانضمام المتهمين لجماعة «إرهابية»:**

١. الانضمام لجماعة أُسست على خلاف القانون،[٣٤]

---

٣٢. تم التحصل على أسماء المتهمين وصفاتهم المهنية من خلال الاطلاع على أوراق القضية.

٣٣. من شهادة محام المؤسسة «أحمد عبد النبي» لمعدي التقرير، نوفمبر ٢٠١٤، القاهرة

٣٤. النص الكامل لقرار مجلس الوزراء باعتبار جماعة «الإخوان المسلمين» جماعة إرهابية، بوابة الأهرام بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣.
http://gate.ahram.org.eg/News/435113.aspx

٢. الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه محاولة قلب دستور الدولة وشكل حكومتها بالقوة،[٣٥]
٣. الاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منه التخريب العمدي لمبان وأملاك عامة ومخصصة لمصالح حكومية ولمرافق ومؤسسات عامة، بقصد إشاعة الفوضى وإحداث الرعب بين الناس،
٤. حيازة أجهزة اتصالات لاسلكية (هاتفي ثريا وأجهزة بث إرسال واستقبال) دون الحصول على التصريح بذلك من الجهات المختصة بغرض المساس بالأمن القومي، على النحو المبين بمحاضر التحقيقات،

- **الاتهامات المتعلقة بطبيعة العمل الصحافي والإعلامي للمتهمين:**

١. إذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة عمدًا حول الأوضاع الداخلية للبلاد من الخارج، وكان من شأن ذلك إضعاف هيبة الدولة والإضرار بالمصلحة القومية للبلاد

٢. بث مقاطع فيديو وصور وأخبار كاذبة عبر شبكة المعلومات الدولية وبعض القنوات الفضائية للإيحاء للرأي العام الخارجي بعدم قدرة النظام القائم على إدارة شئون البلاد، وكان من شأن ذلك «تكدير الأمن العام» و»إلقاء الرعب بين الناس» و»إلحاق الضرر بالمصلحة العامة» على النحو المبين بأوراق التحقيقات.

- **وقائع الحبس وجلسات القضية:**

بدأت جلسات المحاكمة المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة، يوم ١ ابريل الماضي، بعد قضاء المتهمين ما يزيد على ٩ أشهر قيد الحبس الاحتياطي، لم يتمكن محاميهم، وفقًا لشهادة محام المؤسسة "أحمد عبد النبي"، من زيارتهم بمحبسهم بسبب تعنت النيابة العامة في استخراج تصاريح زيارة المتهمين، فضلًا عن عدم تواجد المتهمين جميعهم في محبس واحد.[٣٦]

في هذه الأثناء، لاحظ محامي المؤسسة من خلال اطلاعه على أوراق القضية ورود خطأ إجرائي في أمر الضبط والإحضار الخاص بالصحفيين الأربعة، حيث تبين من شهادة الرائد/ محمد فوزي –من جهاز الأمن الوطني- المكلف بالتحري عن المتهمين أنه قام بإلقاء القبض على المتهمين بتاريخ ٢١ أغسطس في حين أن الظاهر من أوراق القضية أن أمر الضبط والإحضار صدر بتاريخ ٢٥ أغسطس، ما يعني أن المتهمين كانوا في حوزة الأمن الوطني قبل صدور قرار الضبط والإحضار بأربعة أيام، وهو ما يُعد إجراءً مخالفًا للقانون.

بالإضافة لما سبق، فقد ثبت من تحريات الرائد/ محمد فوزي إلى أنه استند في توجيه اتهامه للمتهمين الأربع إلى واقعة لقائهم ببعض الأشخاص المسئولين عن إدارة الملف الإعلامي لجماعة "الإخوان المسلمين" لبحث إمكانية نقل المركز الإعلامي للجماعة دون التعرض لمضايقات أمنية، وهو ما اعتبره الرائد دليلًا لإدانة المتهمين. يتضح مما سبق ضعف أدلة الإدانة التي اعتمدتها جهات التحقيق لإدانة المتهمين.

الجدير بالذكر، أن المتهمين الأربعة قضوا مدة ٩ أشهر قيد الحبس الاحتياطي قبل إحالتهم للمحاكمة، وفي هذا السياق، وهو ما يراه «أحمد عبد النبي»، محام المؤسسة: «تعسفًا واضحًا خاصة وأن اتهاماتهم تتعلق بمهنة

---

٣٥. وذلك بالاتفاق على إعداد وتنفيذ مخطط يهدف لإشاعة الفوضى بالبلاد قائم على اقتحام المنشآت الخاصة بسلطات الدولة ومنعها من ممارسة أعمالها بالقوة، كما هو مبين بمحاضر التحقيقات.
٣٦. المصدر السابق.

الصحافة ومن المفترض أن الصحفي لا يجوز حبسه احتياطيًا على ذمة قضايا وبالتالي فالمدة التي قضاها الصحفيين أعتبرها مده عقابية وليست إجراء تحفظيًا.»[٣٧]

ومن خلال الاطلاع على مستندات القضية، فقد لاحظ مُعدو التقرير تدهور الحالة الصحية للمتهم «محمد صلاح سلطان» منذ يونيو الماضي، وذلك عندما طلب دفاعه من المحكمة سرعة نقله إلى مستشفى «المنيل الجامعي» لإصابته بجلطة في الرئة تجعل من حضوره الجلسة خطرًا على حياته، وهو ما تزامن مع مطالبة بعض المنظمات الحقوقية، كان منها مؤسسة حرية الفكر والتعبير، في بيان صحفي مشترك[٣٨] السلطات المصرية بإعادة نقل «سلطان» إلى مستشفى «القصر العيني» حفاظًا على حياته، خاصة مع تدهور حالته الصحية منذ إعلانه اضرابه الكامل عن الطعام اعتراضًا على طول مدة حبسه الاحتياطي، وعلى ظروف حبسه السيئة.

فقد حمل البيان سلطات سجن «طرة» المسؤولية الكاملة عن صحة «سلطان»[٣٩]-التي وصفها البيان «بالمتدهورة»- إن أصابه مكروه عن طريق التعمد في عدم تقديم الرعاية الطبية له، وهو ما يبدو أن هيئة المحكمة تنبهت إليه نظريًا بقرارها في جلسة ٨ يوليو الماضي بتكليف النيابة بالإشراف على وضع المتهم محمد سلطان مستشفى السجن وتوفير العلاج الطبي اللازم له.

وفي هذا الصدد، فقد أشار «أحمد عبد النبي»، محام المؤسسة في شهادته لمُعدي التقرير أن: «حالة سلطان الصحية تمنع المحكمة من التحفظ عليه رهن الحبس الاحتياطي، حتى وإن كان يتنقل بين المستشفى والسجن، فنحن نرى المتهمين مقيدين في أسرّتهم وهو مرفوض قانونًا ومحكمة النقض أصدرت عدة أحكام بعدم جواز تقييد المتهم داخل قفص الاتهام أو في سرير المستشفى أثناء نظر القضية.»[٤٠]

بالإضافة لما سبق، فقد تبيّن من خلال الاطلاع على أوراق القضية ومتابعتها من خلال محام المؤسسة، تكرار عدم إحضار الشرطة للمتهمين لحضور جلساتهم لأعذار أمنية -حسب ادعائهم- مما ينتج عنه تأجيل المحاكمة، كما رفضت النيابة في أحيان أخرى إحضار التقارير الطبية الخاصة بالمتهم للمحكمة، وهو ما يضع عديد من علامات الاستفهام على دور وأداء النيابة العامة في هذه القضية.

وفي سياق متصل، فقد أوضح «عبد النبي» أن: «المحاكمة شابها بعض الإجراءات غير الصحيحة خاصة في استمرار وجود القفص الزجاجي الذي يفصل بين المتهم وإجراءات المحاكمة الدائرة بنفس القاعة، فالمتهم يكون داخل قفص زجاجي لا يسمع ما يدور في المحكمة، ولا ما يبديه دفاعه من دفوع، وبالتالي فهو يوجد في مكان والمحكمة تحدث

---

٣٧. المصدر السابق.

٣٨. بيان صحفي مشترك: أنقذوا حياة محمد سلطان المحبوس احتياطيًا والمضرب عن الطعام منذ ٢٦ يناير ٢٠١٤، ١١ يونيو ٢٠١٤، القاهرة.
http://goo.gl/cAscRB

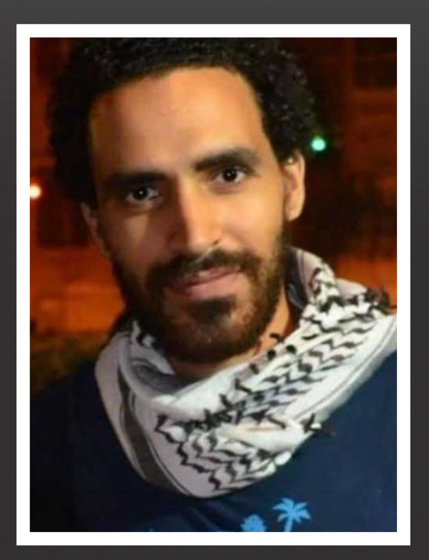
٣٩. كان محمد سلطان قد دخل منذ ٢٦ يناير ٢٠١٤ إضرابًا عن الطعام؛ اعتراضًا على طول فترة احتجازه احتياطيًا، والظروف السيئة للاحتجاز، ومنذ ذلك الحين يعيش فقط على محاليل الملح. طبقًا للتحاليل التي أجراها الأطباء لمحمد سلطان، فإن محمد يعاني من تضرر بوظائف الجسد الحيوية، وانخفاض عدد ضربات القلب، وهبوط في ضغط الدم، بالإضافة لجلطات على الرئة، وإصابته بتسمم نتيجة زيادة معدلات الدواء في دمه، وحذر الأطباء من أنه حال عدم وجود علاج فوري فإن سلطان سيكون معرضًا للنزيف حتى الموت أو الدخول في غيبوبة.
http://goo.gl/cAscRB

٤٠. من شهادة المحامي بالمؤسسة «أحمد عبد النبي» لمعدي التقرير، نوفمبر ٢٠١٤، القاهرة.

في مكان آخر وهو غير قادر على سماع ما تقوله المحكمة أو أن يتواصل معها، كما أنه غير قادر على أن يبدي دفاعًا وهو ما يخل بمبدأ الدفاع عن المتهم.»

يضيف «عبد النبي»: «طلبنا أكثر من مرة من المحكمة نقل القفص الزجاجي وعدم استخدامه، لأن المحكمة لا تعرف كيفية استخدامه، فمن المفترض فيه أن يحتوي على دائرة صوت تنقل الصوت من الخارج إلي الداخل والعكس، ولكن هذا الدائرة لا تعمل في أغلب الأوقات مما يبقي المتهم في معزل عن محاكمته، وهو ما نرفضه، حيث يجب أن يكون المتهم مطلعًا على كافة تفاصيل محاكمته وله حق الكلمة وأن يبدي دفاعًا ولكن المحكمة لم تمكن المتهمين من هذا الحق وهو ما يُعد إخلالًا جسيمًا في حق الدفاع».

٣- أحمد جمال زيادة



اسم الشهرة: أحمد زيادة

جهة العمل: مصور بشبكة «يقين» الإخبارية[٤١]

تاريخ إلقاء القبض عليه: ٢٨ ديسمبر ٢٠١٣م

التهم الموجهة إليه: التظاهر بدون ترخيص، التجمهر والاعتداء علي قوات الأمن، إتلاف الممتلكات الخاصة والعامة، حرق وتخريب كليتي التجارة والزراعة، الاعتداء علي المواطنين والطلاب، وحيازة سلاح ومفرقعات ومولوتوف

مدة الحبس: ١١ شهرًا

«أعلم أنكم تسمعونني جيدا الآن لأن صرختي أقوي من تجاهلكم، وصرخات الآلاف من المعتقلين وخاصة الطلاب كادت أن تخرق أذانكم، لا تظنوا أن تجاهلكم سيدفن الحقيقة في التراب، الحقيقة سيعلمها الجميع بكم أو بدونكم، والمجد لك يا من غردت خارج السرب ورفضت الظلم ولم يزيدك القمع إلا نضالا وإصرارا على نصرة الحق.»[٤٢]

من رسالة الصحفي المعتقل «أحمد جمال زيادة» بعنوان «خلف القضبان متشابهة يسودها الظلام» بتاريخ ٢٢سبتمبر ٢٠١٤م.

- **وقائع القبض والتحقيق:**

تعود وقائع القبض على "زيادة"، المصور بشبكة "يقين" الإخبارية" إلى يوم ٢٨ ديسمبر ٢٠١٣م، حيث كان يقوم بتصوير مظاهرات طلاب جامعة "الأزهر" حينها من ناحية قوات الأمن، وعندما بدأت الاشتباكات بين الشرطة والطلاب المتظاهرين المؤيدين للرئيس المعزول "محمد مرسي"، قام أحد أفراد الأمن بالقبض عليه ضمن مجموعة أخرى من المتظاهرين داخل الحرم الجامعي، وذلك بالرغم من إظهاره ما يثبت قيامه بالتغطية الصحفية لجهة عمله، وذلك وفقًا لشهادة، يحيى خلف، مدير شبكة "يقين" الإخبارية لمُعدي التقرير.[٤٣]

---

٤١. شبكة إخبارية تهتم بتغطية الأخبار المحلية والإقليمية والدولية .http://goo.gl/5wX56g

٤٢. أحمد جمال زيادة في رسالة من محبسه: الأيام خلف القضبان متشابهة يسودها الظلم، موقع «البداية» الإخباري، ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤م، القاهرة http://www.albedaiah.com/node/60388

٤٣. شهادة يحيى خلف، مدير شبكة «يقين» الإخبارية لمؤسسة حرية الفكر والتعبير عبر مكالمة هاتفية. ديسمبر ٢٠١٣، القاهرة.

يقول **مختار منير**، المحامي بمؤسسة حرية الفكر والتعبير والمتابع لقضية زيادة، في شهادته لمُعدي التقرير:
«في البداية تم نقل الطلبة ومعهم **زيادة** لمعسكر قوات أمن السلام وتحرير محضر برقم ٧٣٩٩ لسنة ٢٠١٣م إداري ثان مدينة نصر، ثم انتقلت النيابة العامة مساءً لمعسكر قوات الأمن للتحقيق مع المحتجزين (ومنهم زيادة) في مكان احتجاز غير آدمي، حيث بلغت مساحة غرفة التحقيق ٢٠ متر، يجلس بها أكثر من ٧ وكلاء نيابة يباشرون التحقيق مع المقبوض عليهم ويحيط المكان عساكر وضباط أمن، كما كان دخول المحامين لغرفة التحقيق يتم بالتدافع في مشهد مؤسف للغاية.»[٤٤]

يردف **منير**: « كانت النيابة العامة لا تناظر المقبوض عليهم ولا تثبت الإصابات الموجودة بهم من آثار الضرب على إثر القبض عليهم واحتجازهم داخل معسكر قوات أمن السلام.»[٤٥]

في نهاية التحقيقات، وجهت النيابة **لزيادة** تهم «التظاهر والتجمهر، والاعتداء علي قوات الأمن، وإتلاف الممتلكات الخاصة والعامة، وحرق وتخريب كليتي التجارة والزراعة، والاعتداء علي المواطنين والطلاب، وحيازة سلاح ومفرقعات ومولوتوف»، وعلى أثر ذلك قررت حبسه ١٥ يومًا على ذمة التحقيق.

الجدير بالذكر، أن «محمد زيادة» شقيق المصور المعتقل كان قد نشر مستندين يؤكدان براءة أخيه من التهم التي وجهتها له النيابة في التحقيقات، حيث نشر صورة من تكليف إدارة الموقع «لزيادة» بتغطية مظاهرات جامعة الأزهر يوم ٢٨ ديسمبر، كما اشتمل المستند الآخر على إقرار من إدارة الموقع بأن تواجد «زيادة» في محيط جامعة «الأزهر» كان لتغطية الاشتباكات بتكليف صادر له من إدارة الموقع.[٤٦]

- **ظروف الحبس بسجن أبو زعبل:**

يستمر حبس المصور الصحفي «أحمد زيادة» احتياطيًا منذ تاريخ إلقاء القبض عليه في ٢٨ ديسمبر الماضي، أي منذ ما يقارب السنة، حيث قررت دائرة المحكمة التي تنظر القضية رفض الاستئناف المقدم على قرار حبس "زيادة" ٤٥ يومًا في القضية رقم ٧٣٩٩ جنح مدينة نصر ثان[٤٧]، كما قررت دائرة جنح مستأنف مدينة نصر في وقت سابق تأجيل جلسة التجديد لتعذر حضور المتهمين من السجن، وهو ما تكرر حدوثه أكثر من مرة.[٤٨]

---

٤٤. من شهادة مختار منير، المحامي بمؤسسة حرية الفكر والتعبير والمتابع للقضية، يوليو ٢٠١٤، القاهرة.
٤٥. المصدر السابق.
٤٦. أحمد جمال زيادة صحفي مظلوم في سجن النظام، بوابة «يناير» الإخبارية، ٢٩ أغسطس ٢٠١٤، القاهرة. http://yanair.net/archives/79789
٤٧. جنايات شمال القاهرة ترفض الاستئناف على حبس طالبين ومصور صحفي ٤٥ يومَا، موقع مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ١٥ ابريل ٢٠١٤، القاهرة. http://afteegypt.org/academic_freedom/2014/04/15/7412-afteegypt.html
٤٨. تأجيل جلسة التجديد في قضية طلاب الأزهر إلى الخميس القادم لتعذر حضور المتهمين، موقع مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٠ مايو ٢٠١٤، القاهرة. http://afteegypt.org/academic_freedom/2014/05/20/7708-afteegypt.html

كان زيادة قد قام بنشر عدة رسائل من مكان محبسه بسجن أبو زعبل، واصفًا ظروف حبسه وما يلقاه من معاملة سيئة داخل الحبس، نُشر أولها في ٢٦ فبراير الماضي على موقع «الائتلاف العالمي للحريات والحقوق» جاء فيها:

«أتممت ٦٠ يومًا داخل سجن أبو زعبل، بعد أن تم تعذيبنا الجسدي والنفسي داخل قسم ثاني مدينة نصر، ثم مجددًا في معسكر السلام، حيث أجبرونا على النوم على البلاط داخل المعسكر بعد تلفيق الأحراز لنا أمام أعيننا، ثم أخيرًا نُقلنا إلى سجن أبو زعبل. حتى الآن، لم نتسلم إلا عدد ٢ بطانية، والطعام المسموح به عبارة عن رغيف عيش وقطعة حلاوة وأرز طوال اليوم، وممنوع دخول المخبوزات والمعلبات التي تأتي في زيارة الأهالي الذين يضطرون للانتظار خارج أسوار السجن لساعات طويلة من أجل زيارتنا لبضعة دقائق[٤٩] (وهو ما أكد عليه شقيق زيادة في شهادة مصورة له لشبكة يقين).[٥٠]»

يتابع «زيادة» وصف أوضاع حبسه بسجن «أبو زعبل» فيقول: « يقرأ المخبرون أي رسالة نتلقاها من أقاربنا وأصدقائنا، ولا أعرف سببًا لذلك، وعند تفتيش الطعام الذي يأتي في الزيارات، نفاجئ بقيام المخبرين بأكل معظمه، كما تنقطع المياه عنا لفترات طويلة جدًا، ولا تفتح الزنازين إلا عند تسلم الطعام، وعندما يشعر أحد من الضباط بالملل فيدخل الزنزانة ويأمرنا بأن نتجرد من ملابسنا بدعوى التفتيش ويأخذون كل الملابس الشتوية التي يمكننا الاحتماء فيها من برد الشتاء القاسي.»

يُنهي «زيادة» رسالته بسرد واقعة زيارة مفاجئة لوفد المجلس القومي لحقوق الإنسان لسجن «أبو زعبل» فيقول: «فوجئت في أحد الأيام بفتح الزنازين لمدد معقولة، وعن تلبية طلباتنا من بطاطين وملابس شتوية، وسؤالنا عن أحوالنا الصحية، وباستفساري عن سبب هذا الاهتمام المفاجئ بأوضاع المساجين، فجاء الرد بأنه بسبب زيارة الوفد الحقوقي، ما أعطاه الانطباع بأن كل شيء سيعود كما كان بعد انتهاء الزيارة».[٥١]

كانت «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» قد أدانت النهج المتبع من جانب النيابة العامة في استخدام الحبس الاحتياطي كإجراء عقابي ضد الصحفيين والمصورين والعاملين في مجال الإعلام بدلًا عن كونه إجراء احترازيًا، مؤكدة على مطالبتها بإخلاء سبيل كافة الصحفيين المحبوسين احتياطيًا، لما يمثله ذلك من مخالفة صريحة للالتزامات الدولية للحكومة المصرية التي تمنع حبس الصحفيين والإعلاميين أثناء قيامهم بتغطية عملهم، بل تفرض عليها واجبًا في حمايتهم وحماية حقهم في نقل المعلومة.[٥٢]

وبمناسبة مرور سبعة أشهر على تاريخ القاء القبض عليه، وصف «زيادة» أوضاع حبسه بسجن «أبو زعبل» في أحد

---

٤٩. رسالة زيادة بعنوان «الصحفي جمال زيادة من داخل المعتقل: «شكرا حقوق الإنسان. أنا خدت حقي»، من موقع الائتلاف العالمي للحريات والحقوق، ٢٦ فبراير ٢٠١٤. http://www.icfr.info/ar/article.php?id=364#

٥٠. شقيق المعتقل أحمد جمال زيادة «قطعوا المياه عن المعتقلين ٣ ايام"، من صفحة شبكة "يقين" الإخبارية على موقع يوتيوب، ١٦ فبراير ٢٠١٤، القاهرة. https://www.youtube.com/watch?v=8zpDbgaqLb8

٥١. المصدر السابق.

٥٢. بيان صحفي | حبس الصحفيين والمصورين استمرار لانتهاكات حرية الصحافة والإعلام في مصر، موقع مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ١٥ سبتمبر ٢٠١٤، القاهرة. http://afteegypt.org/media_freedom/2014/09/15/8191-afteegypt.html

الرسال التي سُربت ونشرت في شهر يوليو الماضي بعنوان «أبو زعبل مقبرة الأحياء»، قائلًا:

«كنت ذاهبًا لشراء مياه من كافتيريا السجن، وكان يجلس بجوار الكافتيريا الأمين فتحي «أمين شرطة» وبجواره زجاجات عصائر ومياه شرب وأشياء كثير يجمعها من كل سجين يشتري من الكافيتريا، فتجاهلته بعدما انتهيت من الشراء فإذا به يناديني قائلاً: «انت مش شايفني ياض يا ابن ***»، فقلت له وأنا أحاول ألا أصفعه على وجهه «كلمني باحترام أنا صحفي»، فإذا به ينادي المخبرين، ويقول لهم عايزين نعامل سيادة الصحفي باحترام. فإذا بعصيهم وأيديهم تنهال علي ضربًا حتى وقعت علي الأرض و وقعت المياه و تذاكر الشراء.»[٥٣]

كما يذكر زيادة في أحد رسائله أن الحبس الانفرادي بات عقوبة المعترض على إجراءات الحبس وقرارات إدارة السجن.[٥٤]

أما في رسالته بعنوان «الأيام خلف القضبان متشابهة يسودها الظلام» والتي نشرت بمناسبة مرور ٩ أشهر على حبسه، والتي نشرها موقع هشام مبارك للقانون، فقد بدت وكأنها إعلان تسرُب اليأس له مما يلاقيه من معاملة داخل السجن، فيقول:

«أعلم أنكم تسمعونني لأن الأيام خلف القضبان متشابهة، ولا يسود فيها سوى الظلام، ولا رفيق فيها سوى الكتاب، ولا حبيب غير القلم، والوقت ليس له ثمن، فالمساجين - وأقول مساجين لأنه لا يوجد معتقلين كما يصرح المسئولين- يهتمون بقراءة الجرائد أكثر من اهتمامهم بالطعام، عسى يجدوا تضامنًا معهم، وعسى ألا يشعرون بالعزلة عن التجمع، ولكن العزلة موجودة مهما حدث»

- **إضرابه عن الطعام:**

وعلى إثر ما لاقاه «زيادة» من معاملة حاطة لكرامته، أعلن في ٢٥ أغسطس الماضي إضرابًا مفتوحًا عن الطعام، اعتراضًا منه على اعتقاله رغم تقديمه لكل المستندات التي تثبت هويته الصحفية، وللاعتراض على سوء معاملته داخل السجن، واستمرار حبسه احتياطيًا لمدة ثمانية أشهر وعدم إحالته للمحاكمة الجنائية رغم انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي، وذلك وفقًا لشهادة أخيه «محمد زيادة» في أثناء مشاركته في وقفة احتجاجية للمطالبة بالإفراج عن الصحفيين والمصورين المعتقلين.[٥٥]

وبهذه المناسبة، كتب «زيادة» في أحد رسائله المُسربة «سئمت كل شيء، سئمت أن أظل منسيًا وراء القضبان، سئمت أن أكون مجرد رقم من الأرقام، لهذا قررت الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام من يوم ٢٥ أغسطس ٢٠١٤ إلى أن يتم الإفراج عني، فإما الحرية أو الموت[٥٦]»

---

٥٣. «صحفي معتقل في رسالة مسربة: أبو زعبل مقبرة الأحياء»، جريدة المصريون، ١٥يوليو ٢٠١٤، القاهرة. http://goo.gl/MD4iAo

٥٤. رسالة «أحمد زيادة» المُسربة «سأبقى مع القلة الذين بدأوا وما زالوا مستمرين»، بوابة يناير الإخبارية، نوفمبر ٢٠١٤، القاهرة. http://yanair.net/archives/59880

٥٥. وقفة للمطالبة بالإفراج عن الصحفي أحمد جمال زيادة و آخرين أمام نقابة لصحفيين، من صفحة شبكة «يقين» على موقع يوتيوب، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤، القاهرة. https://www.youtube.com/watch?v=_DNyP7m-kPw

٥٦. «أحمد جمال زيادة صحفي مظلوم في سجن النظام». بوابة «يناير» الإخبارية، ٢٩أغسطس ٢٠١٤، القاهرة. http://yanair.net/archives/79789

كانت مؤسسة حرية الفكر والتعبير قد تقدمت عبر محاميها «مختار منير»، الذي يتابع القضية، ببلاغ للنائب العام[٥٧] لإحاطته بقرار «زيادة» بالإضراب عن الطعام، وكذا بغياب الرعاية الصحية له من جانب إدارة السجن منذ أن قرر إضرابه المفتوح عن الطعام، بل وتهديد مأمور السجن له بحبسه انفراديًا إن لم يفك إضرابه.

وفي نفس السياق، وبعد مرور ٢٢ يومًا على إضراب «زيادة» فقد تقدمت والدته بشكوى للنائب العام تطالب بالإفراج عن نجلها، جاء فيها[٥٨]:

«مشهد يتكرر كل أسبوع على مدى أكثر من ٢٦٨ يومًا، قوام هزيل ووجه شاحب، يتحرك ببطء، يتحدث بصعوبة، يحاول التظاهر بأنه لا يوجد شيء غير طبيعي، حتى لا أضغط عليه في فك الإضراب، ورغم ذلك لا يزال صامدًا، إنه ابني أحمد جمال زيادة».

ثم تابعت «لقد تجاوز ابني مدة الحبس الاحتياطي التي يقرها القانون وتمت إحالة القضية منذ أكثر من ٤ أشهر للجنايات، وبالرغم من ذلك لم يتم تحديد أي جلسة له حتى الآن، وما زال محبوسًا دون أي محاكمة أو أي تهمة، كما تم تقديم ما يثبت أنه هو الصحفي الوحيد بالقضية، بالإضافة إلى تقديم عشرات التظلمات للنائب العام لإخلاء سبيله، وبالرغم من ذلك تم تحويله للجنايات».

أما أخيه «محمد زيادة» فقد ذكر للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية[٥٩] بمناسبة إعلان أخيه إضرابه المفتوح عن الطعام وانضمامه لحملتي «الأمعاء الخاوية» و «جوعى للحرية»، أن آخر مرة رأى فيها أخيه كانت يوم ٧ سبتمبر، حيث كان قد خرج لتوه من مستشفى سجن أبو زعبل. وقد أضاف «محمد» في شهادته للمبادرة أن «صحة شقيقه قد تدهورت في تلك الليلة واشتكى من أن إدارة السجن لم تنقله إلى المستشفى إلا بعد احتجاج رفاقه في الزنزانة وقيامهم بقرع أبواب الزنازين لساعات».

كما يشير «محمد» في شهادته إلى أن «شقيقه قد قام بفك إضراب سابق عن الطعام لمدة ١٢ يومًا بعد تدخل والدته، وكان قد مر عليه وقتئذ حوالي ٤ أشهر بالسجن، ولكنه الآن عازم على مواصلة إضرابه احتجاجًا على مرور٢٧٠ يومًا من السجن دون محاكمة عادلة»، وذلك بعد صدور قرار إحالته للمحاكمة في يوليو الماضي من محكمة الاستئناف، على أن تبدأ محاكمته في يوم ١٣ ديسمبر ٢٠١٤.

---

٥٧. محامي مؤسسة حرية الفكر والتعبير يتقدم ببلاغ للنائب العام لإعلان إضراب المصور "أحمد جمال زيادة"، موقع مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ١١ سبتمبر ٢٠١٤، القاهرة. http://afteegypt.org/academic_freedom/2014/09/11/8162-afteegypt.html

٥٨. والدة «أحمد جمال زيادة» تطالب النائب العام بالإفراج عنه، بوابة «البداية» الإخبارية، ١٧ سبتمبر ٢٠١٤، القاهرة.
http://www.albedaiah.com/node/60044

٥٩. ملف المصور المعتقل «أحمد جمال زيادة» على صفحة حملة «جوعى للحرية»، موقع المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أكتوبر، ٢٠١٤.
http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/gamal.pdf

في أحد رسائله المُسربة بتاريخ ٦ أكتوبر الماضي بعنوان «الضحك سلاح المظلومين»، يقول «زيادة»:

«لن أندم على عام مضى من العمر خلف القضبان، ولن أندم على عام أو أعوام ستمضي ما دمت على الحق فلن أندم، لن أحاسب أصدقاء ورفقاء تخلوا عني وأختلق لهم مئات الأعذار، سأنظر إلى الجانب المشرق، سأنظر إلى الكثيرين ممن تضامنوا معي من دون حتى أن يعرفوني، وسأقاوم الظلم بالضحك، سأضحك داخل زنزانتي، أو خارجها فالضحك مقاومة... والضحك سلاح المظلومين[٦٠]».

٦٠. أحمد جمال زيادة يضحك في وجه سجّانه، موقع العربي الجديد، ٦ أكتوبر ٢٠١٤، لندن. http://goo.gl/Th4Ivh

٤- أحمد فؤاد



جهة العمل: مراسل في موقع «كرموز» الإخباري[٦١]

تاريخ القاء القبض عليه: ٢٥ يناير ٢٠١٤م

التهم الموجهة إليه: الانتماء لجماعة إرهابية أسست على خلاف القانون، تعطيل حركة المرور وقطع الطريق عمدًا والتعدي على المواطنين وتهديدهم، إتلاف ممتلكات عامة وخاصة، تكدير الأمن والسلم العام، الترويج بالقول والكتابة لأغراض الجماعة الإرهابية، استعراض القوي والتلويح بالعنف، الاشتراك مع آخرين في مظاهرة بدون ترخيص من السلطات المختصة، وأخيرًا ارتكاب جرائم ترويع وتخويف.

الحبس: عشرة أشهر

- **وقائع القبض والتحقيق:**

«أنا اسمي أحمد فؤاد، صحفي في موقع كرموز، اتمسكت وأنا بغطي الأحداث في ٢٥ يناير ٢٠١٤م...الحرية للصحفيين.»

بهذه الكلمات بعث «أحمد فؤاد»، الطالب بالفرقة الأولى بكلية العلوم بجامعة الإسكندرية، رسالة من عربة الترحيلات بعد قرار نيابة المنتزه بتجديد حبسه دون عرضه على المحاكمة بعد ٨ أشهر من إلقاء القبض عليه.[٦٢]

خاض «أحمد فؤاد» تجربة الصحافة من خلال العمل في موقع صحفي شبابي يدعى « موقع كرموز الإخباري» بالإسكندرية، ترأس تحرير الموقع لفترة بعد انضمامه لفريق العمل بالموقع منذ ٣ سنوات، على الرغم من صغر سنه وحداثة عهده بالمهنة إلا أن موهبته وسرعة تعلمه نصبته قائمًا بأعمال رئيس تحرير لشهرين كاملين، وفقًا لبيان صحفي صادر عن الموقع في يناير الماضي.[٦٣]

---

٦١. وفقًا لصفحة الموقع على شبكة الإنترنت، فإن الموقع يقوم على فكرة خوض تجربة صحافة الانترنت المتخصصة في مساحة جغرافية محددة وهي محافظة الإسكندرية، من خلال فريق عمل من الصحفيين الشبان وطلاب الجامعة، لتقديم خدمة إعلامية وإخبارية مهنية للجمهور.
http://bit.ly/1w2yqTO.

٦٢. مراسل "كرموز" من عربة الترحيلات: "أنا اسمي أحمد فؤاد صحفي في كرموز ..الحرية للصحفيين"، موقع كرموز الإخباري، ٢٣ أغسطس ٢٠١٤، الإسكندرية. http://goo.gl/6G5JKt

٦٣. بيان رسمي من karmoz.com تنديدًا باحتجاز الزميل "أحمد فؤاد" وحبسه 15 يومًا على ذمة التحقيق، موقع كرموز الإخباري، ٢٩ يناير ٢٠١٤، الإسكندرية. http://goo.gl/loDTtt

وفي الذكرى الثالثة لثورة ٢٥ يناير، شهدت مدينة الإسكندرية فعاليات عدة بعضها مؤيد لسياسات النظام وبعضها معارض، فكان قرار إدارة تحرير الموقع أن يغطي الفعاليات فريقين من المراسلين، وتكليف "فؤاد" بتغطية المظاهرات المعارضة في منطقة "سيدي بشر"[٦٤]، وما أن وصل «فؤاد» لموقع المظاهرات حتى اندلعت اشتباكات بين الطرفين، فكانت كلماته الأخيرة عبر الهاتف لمحرري الموقع «بيجروا ورايا بالسلاح..والله ما عملت حاجة...» ثم قطعت المكالمة.[٦٥]

- **ظروف الحبس بسجن "برج العرب":**

يروي "حسام علاء"، محامي مؤسسة حرية الفكر والتعبير بالإسكندرية والذي يتابع القضية، لمعدي التقرير "أحمد" كان يقوم بتغطية الفعاليات بشكل طبيعي حتى اندلعت الاشتباكات بين المتظاهرين وبين قوات الأمن، فكان أن لاحظ أحد ضباط الجيش وجود "أحمد"، فقام بإلقاء القبض عليه وقطع بطاقة "فؤاد" الصحفية، وبدلًا من إثبات وجود معدات صحفية بحوزته ككاميرا التصوير الخاصة به، فوجئ "فؤاد" بتلفيق ٣ زجاجات مولوتوف كأحراز اتهامه في القضية رقم ١٤١٦ إداري المنتزه أول".[٦٦]

في اليومين التاليين على احتجازه، تم التحقيق مع "فؤاد" من جانب ضباط بجهاز الأمن الوطني، وذلك قبل التحقيق معه من جانب النيابة، وهو ما يُعد مخالفة قانونية صريحة، لإن سلطة اجراء التحقيقات هي من اختصاص النيابة العامة وليس للأجهزة الأمنية شأن بها، كما يشير محام المؤسسة "حسام علاء" في شهادته.

وفي رد فعل فوري، أصدرت إدارة الموقع بيانًا صحفيًا أدانت فيه احتجاز "فؤاد"، وطالبت السلطات بسرعة الإفراج الفوري عنه، خاصة وأنها كانت الحالة الثالثة التي يُحتجز فيها أحد مراسلي الموقع، الأمر الذي دفع إدارة الموقع للتساؤل عن مدى جدية الحكومة لتغيير سياساتها تجاه الصحفيين بعد "ما قدمه فريق عمل الموقع -منذ انطلاقته- من تحمل لاعتداءات جسدية وإصابات وتهديد واحتجاز ومنع من التغطية سواء من متظاهرين أو قوات الأمن"[٦٧]

يضيف "حسام علاء" في شهادته أن "التحقيق من جانب ضباط الأمن الوطني تم مع "فؤاد" وهو معصوب العينين[٦٨]، حتى عُرض على نيابة "المنتزه" التي انتقلت لمديرية أمن الإسكندرية للاستماع لأقواله، والتي أخرت التحقيق معه ليوم كامل دون إبداء أسباب،[٦٩] قبل أن توجه له قائمة من التهم تشمل "الانتماء لجماعة إرهابية أسست على خلاف القانون، تعطيل حركة المرور وقطع الطريق عمدًا، إتلاف ممتلكات عامة وخاصة، تكدير الأمن

---

٦٤. شهادة محام مؤسسة حرية الفكر والتعبير بالإسكندرية حسام علاء لمعدي التقرير، أكتوبر ٢٠١٤، القاهرة.

٦٥. تقرير "أحمد فؤاد"..٩٠ يومًا خلف القضبان والحبس مازال مستمرًا، موقع كرموز الإخباري، ٢٤ ابريل ٢٠١٤، الإسكندرية. http://goo.gl/ZQPEhV

٦٦. شهادة محام المؤسسة حسام علاء لمعدي التقرير، أكتوبر ٢٠١٤، القاهرة.

٦٧. بيان رسمي من karmoz.com تنديدًا باحتجاز الزميل "أحمد فؤاد" وحبسه ١٥ يومًا على ذمة التحقيق، موقع كرموز الإخباري، ٢٩ يناير ٢٠١٤، الإسكندرية. http://goo.gl/loDTtt

٦٨. المصدر السابق.

٦٩. تقرير "أحمد فؤاد"..٩٠ يومًا خلف القضبان والحبس مازال مستمرًا، موقع كرموز الإخباري، ٢٤ ابريل ٢٠١٤، الإسكندرية. http://goo.gl/ZQPEhV

والسلم العام، الترويج بالقول والكتابة لأغراض الجماعة الإرهابية، استعراض القوة والتلويح بالعنف، وأخيرًا الاشتراك مع آخرين في مظاهرة بدون ترخيص من السلطات المختصة".[٧٠]

قررت نيابة "المنتزه" في نهاية التحقيق حبس "فؤاد" ١٥ يومًا على ذمة التحقيق، ومن ثم نُقل «فؤاد» بعدها إلى سجن «برج العرب»، على الرغم من تقدم فؤاد أكثر من مرة بما يفيد بعمله الصحفي،[٧١] وتقديم محاميه السجل التجاري والضريبي الخاص بالموقع للتأكيد على صحة الوضع القانوني للموقع، وكذا تقديم صورة طبق الأصل من التكليف الصادر له من مدير تحرير الموقع بتغطية أحداث يوم ٢٥ يناير الماضي، إلا أن النيابة لم تأخذ بعين الاعتبار أيًا من هذه المستندات وقررت حبس "فؤاد".

تعسف النيابة لم يقف عند هذا الحد، بل استمرت في تجديد قراراتها بحبس «فؤاد» احتياطيًا مُدد ٤٥ يومًا متواصلة بدون أي مبرر أو داعِ إلا تقرير جهاز الأمن الوطني الذي اتهم «فؤاد» بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين، وهو ما اعتبرته النيابة مبررًا كافيًا لحبس المتهم.

يُعلق حسام علاء، محام المؤسسة، في شهادته لمُعدي التقرير على قرار النيابة بتجديد حبس «فؤاد» احتياطيًا، فيقول:

«أعتقد أن مبررات الحبس الاحتياطي لا تنطبق على قضية أحمد فؤاد، فأحمد له مقر إقامة ثابت ولا يوجد أي داع أو مسوغ للتخوف من هروبه، وبالتالي أجد أن النيابة قد تعسفت في استعمال حقها في تجديد قرارات الحبس الاحتياطي لأحمد خاصة مع اعتمادها الأساسي على تقرير جهاز الأمن الوطني عن فؤاد الذي اتهمه بالانضمام لجماعة الإخوان المسلمين، وبالتالي بررت النيابة قرارها باحتجاز فؤاد لخوفها من هربه خارج البلاد.»[٧٢]

وفي هذه الأثناء، فقد أشار بيان صحفي منسوب «لمرصد صحفيون ضد التعذيب» إلى أن المرصد فوجئ بتلقي اتصال من والدة «فؤاد» تؤكد فيه أن ابنها في طريقة إلى المحكمة، على الرغم من أن نيابة «المنتزه» كانت قد قررت أن يُعرض عليها مجددًا بعدها بأسبوع، وبتحري محام المرصد عن الواقعة، تبين أنه تم نقله للمحاكمة بطريق الخطأ[٧٣]، وهي نفس الممارسات التي استمرت لاحقًا في قيام النيابة بتجديد حبس «فؤاد» في أحد المرات قبل الموعد بيوم دون تحقيق مما تسبب في عدم حضور المحامين معه.

كما استمرت نيابة «المنتزه» بتجديد قرارات الحبس الاحتياطي لفؤاد حتى نهاية الفترة المقررة له بخمسة أشهر، حتى صار في حوزة محكمة جنايات الإسكندرية التي اضطرت لتأجيل الجلسة لأكثر من مرة بسبب عدم ورود «فؤاد» من محبسه.[٧٤]

---

٧٠. المصدر السابق.

٧١. مرصد صحفيون ضد التعذيب: النيابة جددت حبس مراسل كرموز رغم إرسال الجريدة ما يفيد عمله بها، جريدة الوطن، ٢٧ فبراير ٢٠١٤، القاهرة. http://www.elwatannews.com/news/details/426958

٧٢. من شهادة محام المؤسسة لمعدي التقرير، أكتوبر ٢٠١٤، القاهرة.

٧٣. المصدر السابق.

٧٤. جنايات المنتزه تقرر تأجيل قضية الصحفي «أحمد فؤاد» للمرة الثانية مع استمرار حبسه، موقع مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ١٣ أغسطس ٢٠١٤، القاهرة.

الجدير بالذكر أن «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» كانت قد عقبت في بيان صحفي لها على تجديد قرارات حبس «فؤاد» احتياطيًا لما يزيد على ثمانية أشهر، وكذا على تأجيل صدور قرار إحالته للمحاكمة الجنائية لأربع مرات بسبب عدم وروده من محبسه من جانب إدارة سجن «برج العرب»، على أنه تعسفًا واضحًا في ممارسة حقه في الحصول على محاكمة عادلة»[٧٥]، كما طالبت بإخلاء سبيل كافة الصحفيين المحبوسين احتياطيًا والمقبوض عليهم أثناء مزاولتهم لعملهم الصحفي، خاصة بعد أن قرر بعضهم الإضراب عن الطعام «اعتراضًا على طول فترة حبسهم واستخدام الحبس الاحتياطي كإجراء عقابي لهم بدلًا عن كونه إجراءً احترازيًا، وعدم الإسراع في محاكمتهم، كأحد أركان الحق في المحاكمة العادلة».[٧٦]

وعلى كلٍ، فإنه تجب الإشارة إلى أنه وفقًا لشهادة محام المؤسسة «حسام علاء»، فإن المعاملة التي لاقاها «فؤاد» طوال مدة حبسه من جانب إدارة السجن يمكن وصفها «بالجيدة»، حيث تم قبول طلب «فؤاد» بأداء امتحاناته، حيث تم نقله إلى سجن الحضرة، الذي قضى به قرابة الثلاثة أشهر، لحين الانتهاء من أداء امتحاناته، ثم عاد مرة أخرى إلى سجن برج العرب، كما تمكن من حضور زيارات أهله بشكل دوري وطبيعي، وكذا لقاء محاميه في جلسات التجديد المستمرة دون مضايقات أمنية.[٧٧]

- **الإضراب عن الطعام:**

في ٢٧ سبتمبر الماضي، قرر «فؤاد» مع بعض المعتقلين الانضمام لحملة «الأمعاء الخاوية» وأعلن إضرابًا مفتوحًا عن الطعام لتحقيق عدد من المطالب أبرزها الإفراج عن المعتقلين والمحبوسين احتياطيًا[٧٨]، وهو ما تفاعلت معه «مؤسسة حرية الفكر والتعبير» بتقدم محاميها ببلاغ للنائب العام لإخطاره بإضراب «فؤاد» عن الطعام احتجاجًا على «استمرار حبسه احتياطيًا بسجن الغربنيات(سجن برج العرب)، على ذمة القضية رقم ٢٧٢٣ لسنة ٢٠١٤م بدون تحديد جلسة لنظر القضية.»[٧٩]

كان عدد من صحفيي الموقع بالإسكندرية قد قرروا التضامن مع «فؤاد» بإعلان إضرابهم عن الطعام في محاولة لإيصال رسالتهم بضرورة الإفراج الفوري عن زميلهم[٨٠]، وهي الخطوة التي قلل «حسام علاء»، محام المؤسسة المتابع للقضية، من آثارها مؤكدًا على أنها رسالة تضامن معنوية، ولكنها لم تؤثر على إجراءات سير القضية بأي صورة.[٨١]

---

٧٥. بيان صحفي | حبس الصحفيين والمصورين استمرار لانتهاكات حرية الصحافة والإعلام في مصر، بيان صحفي لمؤسسة حرية الفكر والتعبير، ١٥ سبتمبر ٢٠١٤، القاهرة.

http://afteegypt.org/media_freedom/2014/09/15/8191-afteegypt.html

٧٦. حرية الفكر والتعبير" تتقدم ببلاغ للنائب العام لإعلان إضراب صحفيي موقع "كرموز" تضامنًا مع المراسل "أحمد فؤاد"، موقع المؤسسة، ١ أكتوبر ٢٠١٤، القاهرة.

http://afteegypt.org/media_freedom/2014/10/01/8380-afteegypt.html

٧٧. من شهادة المحامي بالمؤسسة «حسام علاء» لمعدي التقرير، أكتوبر ٢٠١٤، القاهرة.

٧٨. «أحمد فؤاد» يضرب عن الطعام هو وعدد من المحبوسين في سجن برج العرب، موقع كرموز الإخباري، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٤، الإسكندرية. http://goo.gl/8Wqs63

٧٩. "حرية الفكر والتعبير" تتقدم ببلاغ للنائب العام لإعلان إضراب صحفيي موقع "كرموز" تضامنًا مع المراسل "أحمد فؤاد"، موقع المؤسسة، ١ أكتوبر ٢٠١٤، القاهرة. http://afteegypt.org/media_freedom/2014/10/01/8380-afteegypt.html

٨٠. صحفيون يضربون عن الطعام تضامنا مع زميلهم المعتقل، موقع «مصر العربية»، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤، القاهرة. http://goo.gl/H3cNJk

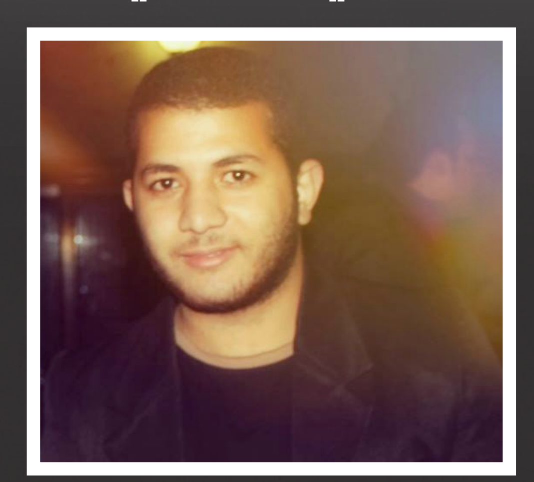
٨١. من شهادة المحامي بالمؤسسة «حسام علاء» لمعدي التقرير، أكتوبر ٢٠١٤، القاهرة.

وفي هذه الأثناء، كتب «فؤاد» رسالة من محبسه بعنوان «أيها الراقدون فوق التراب» يبرر فيها قراره بالإضراب عن الطعام بأن حذر فيها من «استمرار الطغيان والفساد تحت رايات خادعة ومزيفة كالحفاظ على عجلة الإنتاج والاستقرار، وما تنضوي عليه من ممارسات (إرهابية) للسلطة تتم تحت غطاء (محاربة الإرهاب ذاته)»، خاتمًا الرسالة بهذه الفقرة «أفيقوا فقد فات من الوقت ما يكفي، وإن لم تريدوا ذلك؛ فارقدوا تحت التراب، فوجودكم فوقه إهانة له».[٨٢]

في ختام شهادته لمُعدي التقرير، يشير حسام علاء، محام المؤسسة، إلى صدور قرار إحالة فؤاد للمحاكمة الجنائية أخيراً، على أن تبدأ أولى جلسات المحاكمة يوم ١٤ ديسمبر ٢٠١٤. مؤكداً على قوة موقف «فؤاد» القانوني في القضية بسبب تضارب بعض التفاصيل في روايات شهود الإثبات، معربًا عن أمله في سرعة الإفراج عن موكله، ومطالبًا السلطات بضرورة الاحترام والإيمان بمبدأ حرية الصحافة، وأن تعبر عن إيمانها بتنظيم عمل الصحافة في مصر بما يضمن سلامة الصحفيين وأمنهم وضمان نقلهم للمعلومة بشكل حر ومهني، حتى مع الوضع في الاعتبار تعقيد الظرف الحالي سياسيًا وأمنيًا.

٨٢. أحمد فؤاد يكتب من محبسه "أيها الراقدون فوق التراب"، موقع كرموز الإخباري، ٢٨ يوليو ٢٠١٤، الإسكندرية. http://goo.gl/X52zmi

٥- الحسيني حسن صبحي



اسم الشهرة: الحسيني صبحي

جهة العمل: مراسل في موقع وراديو حريتنا التابع لمركز أندلس لحقوق الإنسان ومناهضة العنف[٨٣]

تاريخ إلقاء القبض عليه: ٢٢ ابريل ٢٠١٤

التهم الموجهة إليه: حرق الممتلكات العامة والخاصة، حرق سيارة، الانضمام لجماعة إرهابية أنشأت على خلاف القانون، السعي لتعطيل العمل بالدستور، وإثارة الشغب وتكدير الأمن العام.

مدة الحبس: سبعة أشهر

"شاب طموح أمله في الحياة كبير على الرغم من المعوقات التي تملؤها، أراد أن يرتقي سلم المجد ويتربع على عرشه، ولكنه على الرغم من لهفته للنجاح فضل أن يصعد السلم خطوة خطوة، فلم يكن الحسيني يعلم أن ذلك السلم سيؤدي به إلى السجن بتهمة الإرهاب وتهديد البلاد، فقد اختار سلما لا يرتقيه سوى العظماء وأصحاب العزائم الحديدية، لقد اختار طريق "صاحبة الجلالة" الصحافة."[٨٤]

بهذه الكلمات وصف موقع وراديو "حريتنا" مراسله المحبوس –وقتئذ-" الحسيني صبحي" والذي يعمل لحساب الموقع وكان قد قضى ثلاثة أشهر في الحبس الاحتياطي، بعد قيام قوات الأمن بإلقاء القبض عليه يوم ٢٢ ابريل الماضي أثناء تكليفه بتغطية الاشتباكات الدائرة بين أنصار جماعة "الإخوان المسلمين" وبين قوات الأمن بشارع "العريش" بحي "الهرم".[٨٥]

- **وقائع القبض والتحقيق:**

يروي صبحي في شهادته لباحثي المؤسسة أنه في أثناء توجهه لتغطية الاشتباكات بين أنصار جماعة «الإخوان

٨٣. موقع شبابي يختص بنقل الأخبار بصورة عامة التي تحدث في مصر في الفترة السابقة الراديو تم تأسيسه في العام ٢٠٠٧ ويركز على نقل الأخبار والأحداث. http://www.horytna.net

٨٤. ملف خاص: الحسيني صبحي .. إرهابي مسلح بعدسة وقلم، موقع حريتنا، يوليو ٢٠١٤، القاهرة.
http://www.horytna.net/Articles/Details.aspx?ZID=177&AID=122550

٨٥. قائمة بأسماء الصحفيين السجناء في مصر، لجنة حماية الصحفيين، مايو ٢٠١٤، القاهرة.
http://cpj.org/ar/egypt-imprisoned_journalists_list-20140523.pdf

المسلمين» وبين الأمن في شارع العريش، فوجئ فور وصوله باحتراق سيارة بث مملوكة لقناة «التحرير» الفضائية وبتجمهر أفراد الشرطة والدفاع المدني، وبسؤاله المتواجدين بموقع الاشتباكات عن تفاصيل الحادث، قام اثنين من أمناء الشرطة –بزي مدني- بتوقيفه وسؤاله عن جهة عمله وطلب الاطلاع على بطاقة هويته الشخصية، التي ما إن لاحظ فردي الأمن أن عنوان السكن بها هو «محافظة سوهاج»، إلا وأمر الضابط المسئول بالقبض عليه وتقييده والتحفظ عليه في سيارة الترحيلات دون أي مبرر أو سند قانوني واضح، بل وتوجيه السباب له لمجرد ذكره لطبيعة عمله الصحفي.[٨٦]

يضيف الحسيني في شهادته لباحثي المؤسسة: «على الرغم من حصولي على تفويض لتغطية بعض الأحداث بعينها، وأن هذا التفويض معترف به من قبل الجهات الأمنية وتصريح بتغطية الحدث، إلا أنه تم أخذي ضمن مجموعة من تسعة أفراد إلي قسم شرطة قريب من موقع الاشتباكات، ثم فوجئت بقيام خمسة ضباط بالتحقيق معي والاستفسار عن سبب تواجدي بموقع الاشتباكات، ثم ما لبثت أن قضيت ليلتي في الحجز بعد انتهاء التحقيق معي دون تمكني من الاتصال بأحد من ذويي أو من جهة عملي، الذين لم يعرفوا بأمر القبض علي حتى فجر اليوم التالي عن طريق محامي جهة عملي.»

يردف الحسيني: «في الصباح قام محامي جهة عملي بإحضار تفويض رسمي يثبت عملي الصحفي للنيابة، ولكن استمر حبسي على ذمة التحقيق.»[٨٧]

في اليوم التالي، أصدرت نيابة «الطالبية» قرارها بحبس «الحسيني» ١٥ يومًا على ذمة التحقيق في القضية رقم ٢٦٢٨ لسنة ٢٠١٤م، بتهم حرق الممتلكات العامة والخاصة، وحرق سيارة، والانضمام لجماعة إرهابية أنشأت على خلاف القانون، السعي لتعطيل العمل بالدستور، إثارة الشغب وتكدير الأمن العام، على الرغم من تقديم التفويض الرسمي من إدارة موقع «راديو حريتنا» باسم «صبحي» والذي يسمح له بتغطية مختلف الأحداث.[٨٨]

وعلى الرُغم من اتهام النيابة العامة لصبحي بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين «الإرهابية» والمشاركة في المسيرات التي نظمتها، إلا أن أسرة «صبحي» قدمت إلى النيابة عديد المستندات التي تنفي هذه الاتهامات عنه، ومنها ما قدمته من فيديوهات لصبحي على قناة «النيل الثقافية» حيث ينتقد سياسات جماعة «الإخوان المسلمين» واصفًا الرئيس «محمد مرسي» بالرئيس «المعزول»، ومقالات رأي وتحقيقات صحفية تنفي عنه تهمة الانتساب لجماعة «الإخوان»، وكذا ما قامت به إدارة موقع «راديو حريتنا» من نشر لتدوينات «صبحي» على موقع «فيس بوك» التي انتقد فيها سياسات جماعة «الإخوان» ورئيسها «المعزول» واصفًا ممارساتها «بالإرهابية».[٨٩]

---

٨٦. شهادة «الحسيني صبحي» لباحثي المؤسسة، أكتوبر ٢٠١٤، القاهرة.

٨٧. المصدر السابق.

٨٨. «القبض على مراسل راديو «حريتنا» أثناء تغطيته لاشتباكات في منطقة الهرم و حبسه ١٥يوماُ على ذمة التحقيق"، موقع مؤشر حالة حرية الرأي والتعبير، فبراير ٢٠١٤، القاهرة.

٨٩. الحسيني صبحي .. صحفي ناضل ضد الإخوان فكان مصيره معتقلات الداخلية، موقع راديو حريتنا، ٢٤ فبراير ٢٠١٤، القاهرة
http://horytna.net/Articles/Details.aspx?ZID=177&AID=102101.

وفيما أكد والد «الحسيني» في حوار أجراه معه موقع «راديو حريتنا» أن «الحسيني ناضل فعلًا ضد جماعة الإخوان المسلمين، فقد كان يعمل في حملة انتخاب الفريق «أحمد شفيق» أيام الانتخابات الرئاسية، كما له مواقف معلنة من سياسات جماعة الإخوان المسلمين ومتاجرتهم بالدين، ولكن على الرغم من ذلك تم اعتقاله، ومتهم في قضية كبرى قد يضيع فيها مستقبله»[٩٠]، فقد أصدرت نيابة «جنوب الجيزة» قرارها بتجديد الحبس الاحتياطي للحسيني ٤٥ يومًا على ذمة التحقيق،[٩١] على الرغم من تقدم محامي الموقع بمذكرة للنائب العام مطالبًا بالإفراج عن الحسيني بعد تقديم ما يفيد بعدم انتماءه لجماعة «الإخوان» وعدم مشاركته في مسيرة حي «الهرم».

ينهي والد الحسيني شهادته لموقع «راديو حريتنا» بالتأكيد على أن «عملية القبض التي تمت ما هي إلا عملية عشوائية ولا أساس لها من الصحة، وهي تؤكد على عودة سياسات وزارة الداخلية القديمة، وأن الصحافة في مصر باتت تقييد للرأي وحرية تعبير، حيث يستمر حبس ابني ظلمًا، بتهمة ممارسته لمهام عمله الصحفي».

- **ظروف الحبس بسجن «وادي النطرون»:**

يشير «الحسيني» في شهادته لباحثي المؤسسة أنه تم ترحيله لاحقًا إلى سجن «وادي النطرون ليمان ٤٣٠»، حيث استمر تجديد حبسه عدة مرات طوال فترة سبعة أشهر حتى سبتمبر الماضي، على الرغم من تقديم كافة المستندات اللازمة للإفراج عنه.

يضيف الحسيني « كنت أعاني في محبسي، ولكن المعاناة لم تصل إلى تعذيب أو سوء معاملة لدرجة أن ساعات التريض كانت تصل أحيانًا إلى تسعة ساعات، ولكن على الصعيد الآخر كانت هناك خروقات للقانون ولكنها معتادة مثل وضع عدد كبير من السجناء في زنازين صغيرة المساحة، قلة التهوية في أماكن الحبس.»[٩٢]

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها الحسيني أثناء فترة حبسه، إلا أنه أصر في شهادته لباحثي المؤسسة على وصف معاملة إدارة السجن لكافة المساجين في بداية فترة حبسه «بالجيدة»، مدللًا على ذلك بسرعة نقله لمستشفى السجن بعد إصابته بهبوط في الدورة الدموية، وعلى المعاملة الحسنة التي لاقاها من ضباط إدارة السجن.[٩٣]

إلا أن رسالة الحسيني من داخل محبسه المنشورة على موقع «راديو حريتنا» بتاريخ ٢١ يوليو تؤكد على مواجهته

---

٩٠. والد الحسيني في حوار خاص: «ابني بريء من تهمة الانتماء للإخوان.. وأثق في نزاهة القضاء المصري»، موقع راديو حريتنا، ٣١ مارس ٢٠١٤، القاهرة http://horytna.net/Articles/Details.aspx?ZID=515&AID=109410

٩١. النيابة تجدد حبس الزميل «الحسيني صبحي» ٤٥ يومًا إضافية على ذمة التحقيق، موقع راديو حريتنا، ١ ابريل ٢٠١٤، القاهرة http://horytna.net/Articles/Details.aspx?ZID=515&AID=109410

٩٢. شهادة الحسيني صبحي لباحثي المؤسسة، أكتوبر ٢٠١٤، القاهرة

٩٣. المصدر السابق

للعديد من الصعوبات داخل محبسه،[٩٤] فقد ذكر الحسيني نصًا في رسالته «أن محاميه لم يتمكنوا بعد خمسة أشهر من حبسه من الاطلاع على أوراق قضيته، بعد رفض النيابة طلبهم بذلك»، كما أوضح في ختام رسالته إلى أنه «قرر بدء إضرابه عن الطعام بداية من تاريخ ٢١ يوليو ٢٠١٤م؛ وذلك لمرور ٥ أشهر على حبسه احتياطيًا وعدم إطلاع النيابة على المستندات والأدلة المادية التي قدمها المحامون، والتي تنفي تهم انتمائه لجماعة الإخوان الإرهابية".

يؤكد الحسيني في شهادته لباحثي المؤسسة إلى أنه أصبح يواجه صعوبة في لقاء المحامي الخاص به بعد صدور قرار بمنع الزيارات بعد وقوع أحداث شغب بالسجن[٩٥]، ما أضطره لمتابعة تفاصيل القضية من الأهل وأصدقاء العمل، وهي الصعوبات التي دفعته لاتخاذ قراره بإعلان إضرابه عن الطعام وانضمامه لحملة «الأمعاء الخاوية»[٩٦] اعتراضًا منه على استمرار ظروف حبسه واعتقاله[٩٧].

وفي هذه الأثناء، فقد نشر موقع «راديو حريتنا» رسالة أخرى للحسيني[٩٨] طمئن فيها أهله وزملاء عمله على سلامته، كما أكد على أن «اليأس لم يسيطر عليه أبدًا»، على الرغم من طول فترة حبسه التي ذكر أنه «لا يعلم متى ستنتهي ولكنه على ثقة بأن الجميع يعلم بأنه محبوس ظلمًا». يختم «الحسيني» رسالته بدعوته «كل الزملاء الصحفيين إلى عدم التراجع عن مطالب وحقوق الصحفيين لتحسين بيئة عمل الصحافة في مصر بعد المعاناة الشديدة التي بات يواجهها الصحفيين في مجال عملهم».

- **إخلاء سبيل الحسيني:**

يشير الحسيني في شهادته لباحثي المؤسسة على استمرار حبسه لمدة سبعة أشهر امتدت من تاريخ القبض عليه يوم ٢٢ فبراير الماضي وحتى ٢٤ سبتمبر من العام الجاري، حيث تعطل تنفيذ قرار إخلاء سبيله الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر بكفالة قدرها عشرة آلاف جنيه، انتظارًا لنتائج تحريات جهاز "الأمن الوطني".[٩٩]

في نهاية حديثه لباحثي المؤسسة، أعرب الحسيني عن ثقته بإنصاف القضاء له على الرغم من خوفه من قرار المحكمة خاصة بعد تقديمه لكافة الأدلة والمستندات التي تؤكد براءته من كافة التهم الموجهة له[١٠٠]، مؤكدًا على مناشدته السابقة بأن يتحلى الصحفيين بالحرية والأمن أثناء تغطيتهم للأحداث المختلفة لأن هذا حقهم ومن المفترض على الدولة أن تكفل هذا الحق، بدلًا من استهداف الصحفيين وحبسهم.

---

٩٤. «الحسيني» يحرم محبسه من رؤية الطعام، موقع راديو حريتنا، ٢١ يوليو ٢٠١٤، القاهرة

http://www.horytna.net/Articles/Details.aspx?AID=122517&ZID=177

٩٥. المصدر السابق

٩٦. حملة نظمها عدد من المعتقلين بالسجون المصرية للإضراب عن الطعام اعتراضًا على ظروف حبسهم واعتقالهم، وتضامن معها وتبناها عدد من الأحزاب والنشطاء السياسيين والحقوقيين.

٩٧. «الحسيني».. ما بين تأجيل وتجديد يحل الإضراب عن الطعام منصفًا، موقع راديو حريتنا، ٢١ يوليو ٢٠١٤، القاهرة.

٩٨. الحسيني صبحي يكتب من السجن : رغم تعرضي للظلم مازلت ضد الإخوان، موقع راديو حريتنا، القاهرة

http://www.horytna.net/Articles/Details.aspx?ZID=84&AID=115185

٩٩. شهادة الحسيني صبحي لباحثي المؤسسة، أكتوبر ٢٠١٤، القاهرة

١٠٠. المصدر السابق

الالتزامات القانونية والدستورية على الحكومة المصرية لضمان ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير:

- تقع على الحكومة والسلطات المصرية التزامات عدة فيما يخص الممارسة الحرة للحق في حرية الرأي والتعبير نابعة من الدساتير المتعاقبة منذ دستور ١٩٧١وصولًا لدستور ٢٠١٣م، وكذا قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦لسنة ١٩٩٦م، وأخيرًا أحكام المحاكم المصرية بمختلف درجاتها وولاياتها.

- فقد نصت المادة (٦٥)من الدستور المصري على أن "حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو بغير ذلك من وسائل النشر والتعبير".[١٠١]

- كذلك، فقد عرّف قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦لسنة ١٩٩٦في المادة (١)[١٠٢]الصحافة على أنها "سلطة شعبية تمارس رسالتها بحرية مسئولة في خدمة المجتمع تعبيرًا عن مختلف اتجاهات الرأي وإسهامها في تكوينه وتوجيهه من خلال حرية التعبير وممارسة النقد ونشر الأنباء".

- كما نصت المادة السابعة من القانون على أنه «لا يجوز أن يكون الرأي الذي يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التي ينشرها سببًا للمساس بأمنه، كما لا يجوز إجباره على إفشاء مصادر معلوماته، وذلك كله في حدود القانون»، وكذا تنص المادة التاسعة على أن «للصحفي حق الحصول على المعلومات والإحصاءات والأخبار المباح نشرها طبقًا للقانون من مصادرها سواء كانت هذه المصادر جهة حكومية أو عامة، كما يكون للصحفي حق نشر ما يتحصل عليه منها.»

المعايير الدولية لحرية الصحافة والإعلام:

- على مدار العقود الثمانية الماضية، كفلت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية الممارسة الحرة لحرية الرأي والتعبير –ومن ضمنها حرية الصحافة والإعلام- وأقرت مجموعة من المعايير الواضحة والمتفق عليها دوليًا لضمان مناخ عمل آمن وصحي للعاملين بمجالي الصحافة والإعلام.

- وفقًا للمبادئ المستقر عليها في فقه "القانون الدولي"[١٠٣]، فإن توقيع الحكومات المصرية على هذه العهود والمواثيق الدولية يضع على عاتقها التزام ومسئولية بضمان الممارسة الحرة للحقوق والحريات المعترف بها دوليًا والمنصوص عليها في المواثيق سالفة الذكر، وقد تم تفسير هذه الحقوق باعتبارها تنُص على ضمان استقلال وتنوع الصحافة والإعلام، وهي المسئوليات والتي تمثل الحد الأدنى الذي يجب على الحكومة المصرية الالتزام بها في إطار احترام أحكام القانون الدولي.

---

١٠١. النص الكامل للدستور المصري ٢٠١٤ http://egelections-2011.appspot.com/Dostour/Dostour_update2013.pdf

١٠٢. نص قانون تنظيم الصحافة في مصر رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ http://www.ug-law.com/downloads/law96-1996.pdf

١٠٣. من ضمن مبادئ القانون الدولي التي أقرتها الفقرة (١) من المادة ٣٨ من الميثاق المنشئ لمحكمة العدل الدولية هي:

١) الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفًا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة.

٢) العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال.

http://www.un.org/arabic/aboutun/statute.htm

- تنقسم ولاية هذه العهود والمواثيق الدولية إلى ثلاث مستويات: دولي، وقاري، واقليمي، وسنستعرض بإيجاز الاتفاقيات الملزمة لمصر والاتفاقيات غير الملزمة لها ولكنها أيضًا تتناول هذه الحقوق بالتفصيل.

- **الاتفاقيات الملزمة:**

١. **العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦م (المادة ١٩)[١٠٤]:**

" لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوعًا وفي قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها"

٢. **الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ١٩٨١م (الفقرة ٢من المادة ٩)[١٠٥]:**

"لكل شخص الحق في النشر والتعبير عن آرائه وفقًا للقانون"

- **الاتفاقيات غير الملزمة:**

أما عن الاتفاقيات غير الملزمة للحكومة المصرية بحكم عدم توقيعها او تصديقها عليها، وهي التي أسهمت في تشكيل الفقه القانوني الدولي الخاص بآليات ممارسة هذه الحقوق وترسيخ الاعتراف الدولي بها، فهي تشمل (المادة ١٩)[١٠٦] من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م، الفقرة الأولى من المادة العاشرة بالميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان ١٩٥٠م[١٠٧]، وكذا المادة الثالثة عشر من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان [١٠٨]١٩٦٩، والمادة الثانية من إعلان مبادئ حرية التعبير الصادر عن اللجنة لحقوق الإنسان والشعوب (المادة ٢)[١٠٩]، وأخيرًا المادة السابعة والعشرون من الميثاق العربي لحقوق الإنسان [١١٠]٢٠٠٤م.

١٠٤. نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية http://www.un.org/ar/events/motherlanguageday/pdf/ccpr.pdf

١٠٥. نص الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب http://www.achpr.org/files/instruments/achpr/banjul_charter.pdf

١٠٦. نص المادة (١٩) من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان: "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية."

http://www.un.org/ar/documents/udhr

١٠٧. نص المادة (١٠) من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان: "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، بما يتضمنه هذا الحق من عرض ونشر ونقل آرائه أو آراء الغير، بدون أية وصاية من السلطات العامة، وبدون أية قيود."

http://www.echr.coe.int/Documents/Convention_ENG.pdf

١٠٨. نص المادة (١٣) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان: "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، بما يشمله هذا الحق في استقبال ونشر وعرض أي معلومات أو آراء من أي نوع، سواء كانت شفهية أو مكتوبة أو مطبوعة، أو بأية صورة أخرى"

http://www.cidh.oas.org/basicos/english/basic3.american%20convention.htm

١٠٩. نص المادة (٢) من اعلان مبادئ حرية التعبير الصادر عن اللجنة لحقوق الإنسان والشعوب: «لا يجوز حرمان أي شخص عشوائيًا من حقه أو حقها في التعبير، وأي قيود على حرية التعبير يجب أن تكون محكومة بالقانون، وفي خدمة مصلحة مشروعة وضرورية في مجتمع ديمقراطي»

http://www1.umn.edu/humanrts/achpr/expressionfreedomdec.html

١١٠. نص المادة السابعة والعشرون من الميثاق العربي لحقوق الإنسان «للأفراد من كل دين الحق في ممارسة شعائرهم الدينية، كما لهم الحق في والتعبير عن أفكارهم عن طريق العبادة أو الممارسة أو التعليم وبغير إخلال بحقوق الآخرين ولايجوز فرض أية قيود على ممارسة حرية العقيدة والفكر والرأي إلا بما نص عليه القانون.» http://www.arablegalportal.org/associations/Images/Convention/H2.pdf

توصيات ختامية

- تطالب مؤسسة حرية الفكر والتعبير بالإفراج الفوري غير المشروط عن كافة الصحفيين المعتقلين والمحبوسين احتياطيًا، كأولى خطوات تحسين بيئة عمل الصحافة في مصر بعد ما أصابها من تدهور مستمر جراء استهداف الصحفيين من جانب أجهزة الدولة إما بالقتل أو بالحبس أو بالمنع من العمل.

- كما تطالب المؤسسة بفتح تحقيق فوري وعاجل في أوضاع الصحفيين المحبوسين داخل السجون بعدما استعرضه هذا التقرير من انتهاكات جسيمة لحقهم في السلامة الجسدية وفي المحاكمة العادلة وفي حرية الرأي والتعبير، خاصة بعد أن ألقى التقرير الضوء على انتفاء أسباب استمرار حبس هؤلاء الصحفيين من خلال تقديم المستندات اللازمة التي تثبت هويتهم الصحفية.

- وفي سياق متصل، تؤكد المؤسسة على ضرورة تغيير لوائح نقابة الصحفيين "المقيدة" بما يسهل إجراءات التقييد النقابي والتمتع بمظلة الحماية الأمنية والقانونية التي توفرها النقابة لصحافييها المسجلين لديها، والذين لا يشملون للأسف الصحفيين والمراسلين العاملين بشكل حر.

- كما ترى المؤسسة ضرورة إعادة النظر في التشريعات المنظمة لعمل الصحافة والإعلام في مصر، والتي تقيد من الممارسة الحرة لهذا الحق بشكل واضح، على أن تبدأ بتعديل مواد "جرائم النشر" بقانون العقوبات التي تجرم كل من يعارض سياسات الدولة بأحكام مشددة تنتفي مع التزامات الحكومة المصرية دستوريًا وقانونيًا بحماية وصون الحق في حرية الرأي والتعبير.

- أخيرًا، تعيد المؤسسة التأكيد على أن مسؤولية الحكومة المصرية قانونيًا بالالتزام باحترام الحق في ممارسة حرية الرأي والتعبير، إنما يحتم عليها وعلى مؤسسة القضاء المصري إعادة النظر في مدى مطابقة قرارات احتجاز وحبس الصحفيين والإعلاميين –بسبب تأديتهم لمهام عملهم بنقل الحقيقة- مع هذه الالتزامات الدولية، وكذا في إعادة النظر في استصدار تشريعات تضمن حماية الصحفيين وصون حقهم كناقلي حقيقة من أية اعتداءات قد يكونوا عرضة لها أثناء تغطيتهم لمختلف الأحداث السياسية والاجتماعية.